الفصـــل الأول

نقطـــة البدايـــــــة ..

مـقـدمـة :

طريق التعليم الزمنى طريق طويل يمتد من المهد إلى اللحد ، لكننا لو قسناه بالمعايير الزمنية الرسمية فسوف نجده يمتد بامتداد مراحل التعليم ، مع اختلاف مدة كل مرحلة وفقا لنظم التعليم المختلفة ، ووفقا للجهد المبذول من الطالب نفسه ، فقد تكون مدة التعليم الثانوى ثلاث سنوات ، لكنه ، بفعل عوامل الرسوب يمكث خمس سنوات أو أربع أو ست .. وهكذا . وفى مصر يبدأ التعليم رسميا من المرحلة الابتدائية ، لكن التطور آخذ فى اعتبار فترة رياض الأطفال جزءا مهما من مراحل التعليم ، ونأمل أن يجىء اليوم الذى تصبح فيه مرحلة " الحضانة " كذلك .ومن هنا فسوف نتناول فى الجزء الحالى مرحلة التعليم الممتدة حتى نهاية التعليم الأساسى .

أولا - الحضانة ورياض الأطفال

لا تفرق الصحف والمجلات عادة بين "الحضانة " والتى تمتد من الميلاد حتى سن الثالثة ، و"رياض الأطفال " التى تمتد من الرابعة حتى نهاية الخامسة ، ولأننا نتعامل مع مادة صحفية هذا أمرها فسوف نضطر آسفين إلى الحديث عنهما معا ، باعتبارهما يمثلان مرحلة ما قبل المدرسة .

لماذا هذه المرحلة ؟

من أفضل ما نجده فى محاولة الإجابة عن هذا التساؤل ، ذلك المقال الذى كتبه د٠ عماد الدين إسماعيل فى أهرام ١٩٨٨/٤/١٣ بعنوان (أطفالنا ٠٠ورعايتهم قبل سن المدرسة) ٠ والمقال تلخيص لكتاب رائع بعنوان " الأطفال مرآة المجتمع " للكاتب نفسه ، صدر فى سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، مارس ١٩٨٦ ٠ ومن العنوان نجد التركيز واضحا على ضرورة العناية برعاية الأطفال قبل سن المدرسة ، واستخدام أستاذنا لمصطلح " الرعاية " بالغ الدلالة ، فجهود أولياء الأمور فى مصر مع الأسف الشديد تلح على " تعليم " الأطفال قبل سن المدرسة ، بينما المفروض أن تكون هذه المرحلة مرحلة " نشاط " يلتزم بالشروط الأساسية لرعاية الأطفال ٠

ووجه الاهتمام بهذه القضية ، أن أهم ما توصل إليه علم النفس فى النصف الأخير من هذا القرن ، هو التزايد المطرد والنمو السريع للبيانات التى تدل على العلاقة الوثيقة بين نوع الرعاية التى يتلقاها الطفل فى سنى حياته الأولى من ناحية ، وبين نموه السليم من ناحية أخرى ٠ وقد انعكس هذا فى مظاهر عدة تشير إلى تزايد وعينا بخطورة وأهمية هذه المرحلة ، من حيث المجالس المخصصة ، والمراكز المنشأة ، والمعاهد المقامة ، والتشريعات الصادرة ، والبحوث المنشورة، والمؤتمرات التى عقدت٠

فمن أهم مشاكل الطفل فى هذه المرحلة ، مشكلة الرعايةطوال أو معظم نهار اليوم ، وهو ما يسمى بالرعاية النهارية ، فبعد أن يكون الطفل قد تجاوز مرحلة الرضاعة التى يمكن أن تكون الأم قد لازمته فيها سنتين كاملتين ، يجد الطفل نفسه غالبا بعد ذلك فى ظروف لا يحسد عليها ، فهو فى كثير من الأحيان يجد نفسه حبيسا فى منزله فى مساحات أضيق من أن تسمح له بالانطلاق وحرية الحركة والنشاط الذى يتميز به فى هذه المرحلة ، وهذا من شأنه أن يشكل عوامل قوية للإحباط ، وبالتالى للتفاعل غير الصحى بين الطفل ووالديه ، على غير ما كان عليه الأمر قديما فى بيوتنا الريفية الواسعة ، حيث كانت الأسرة الممتدة التى تجمع الأعمام والعمات والجد والجدة وغيرهم

، وباستثناء بيوت عدد من الأثرياء أصحاب الفيلات والقصور فى الوقت الحالى ، وعدد هؤلاء كما هو معروف قليل ٠

كذلك لم يعد هناك البديل الذى يسمح بهذا الانطلاق لا فى الشارع ، ولا فى أراضى فضاء آمنة ، ولا فى حدائق بجوار المنزل ، فقد ازدحمت المدينة بالأبنية ووسائل المواصلات الآلية ، ولم تعد الأم فى كثير من الأحيان هى الحاضنة للطفل فى تلك الظروف المكانية السيئة ، بل أصبح الطفل فى غياب الأم ، التى تزداد يوما بعد يوم نسبة انضمامها إلى القوى العاملة ، يترك إما للخادم وإما لشخص من الأسرة كبير فى السن لا يستطيع أن يجارى الطفل فى تلبية حاجاته ، أو يترك عند الجيران الذين لو تحملوا الطفل بعض الوقت فإنهم قد يفعلون ذلك بالطبع بشىء كبير من التضرر ٠

وإذا كانت هذه الفترة من حياة الطفل هى فترة حرجة من حيث تكوين شخصيته مستقبلا ، حيث أن ما يحدث فيها يشكل " الأساس " الذى يبنى عليه كل أو معظم ما يحدث بعد ذلك فى مراحل عمره التالية ، لذلك لا يجب أن ننظر إلى الرعاية النهارية لطفل ما قبل المدرسة على أنها أمر ثانوى فى أى نظام تربوى لنا ، وقد فطنت الدول المتقدمة إلى ذلك من بداية النصف الثانى من هذا القرن ، فأصبحت رياض الأطفال ودور الحضانة ، حيث يجد الطفل فى رعاية بديلة للمنزل ، مجالا رئيسيا من مجالات التنمية الاجتماعية ٠

ومن هنا يدعو د٠ عماد إلى ضرورة الإكثار من افتتاح مراكز متعددة لرعاية الطفولة ، مع تذكيرنا بأمرين مهمين :

أولهما : أن تلك المراكز ليست بأى حال من الأحوال ، مقدمة أو تمهيدا للمرحلة المدرسية ، بمعنى أن العملية التعليمية ليست على الإطلاق هدفا مباشرا من أهدافها ، وإن كان الطفل يتعلم بشكل غير مباشر بعض الخبرات المعرفية أثناء قيامه باللعب أو بالنشاطات الحركية ، أو الاجتماعية أو المعرفية المختلفة ٠ أما أهداف هذه المراكز فيجب أن تكون أولا وبالذات أهداف تنموية ، بمعنى أن برامجها لابد أن تخطط أساسا

للوصول إلى تحقيق متطلبات النمو لطفل هذه المرحلة ، ومن ثم فإن على هذه المراكز أن تعمل على تزويد الطفل بالمهارات والصفات السلوكية العامة فى هذا الاتجاه .

ثانيهما : أنه إذا كان لدينا تصور لموقف نموذجى للرعاية النهارية لطفل ما قبل المدرسة ، سواء من حيث أهدافها أو مكانها أو القائمين بها ، أو أنواع النشاط المتضمن فيها ، فليس معنى ذلك أن ينتظر الطفل حبيسا فى منزله حتى تتوافر له مثل تلك المراكز النموذجية ، بل إن وجود ساحة خاصة فى كل مجمع أو وجود فناء متسع فى كل عمارة سكنية أو إعداد العمارات بالشكل الذى يتوافر فيه ولو بعض تلك المواصفات لهو خير على أى حال من عدم وجود ذلك بالمرة . وقد تبدو هذه الفكرة " حلما " عسير المنال عند البعض ، لكن فنتذكر أن هناك من القوانين ما يؤكد على ضرورة أن يوضع فى الاعتبار ، عند تصميم وبناء العمارات السكنية " جراج " لإيواء السيارات ، فهل أبناؤنا أقل قيمة عندنا من السيارات بحيث نستصعب توفير مثل هذه المساحات المطلوبة عند بناء العمارات ؟!

ممارسات خاطئة :

على الرغم من أهمية الموضوع الذى أثاره " محمد مهاود " على صفحات الوفد فى ١٩٨٥/١٠/٣١، فى باب (متاعب الناس) ، عن ممارسات غير تربوية للمسئولين عن إحدى مؤسسات تربية الأطفال ، إلا أنه لم يحدد لنا إن كانت هذه المؤسسة مما يقع فى فئة " رياض الأطفال" أم " المدارس الابتدائية " ، ومن هنا فقد اعتمدنا على اسم المؤسسة " جنة الأطفال " لنحدس أنها روضة أطفال ، وإن كان هذا الحدس بطبيعة الحال مما يقبل أن يكون خاطئا أو صائبا ، وهى تابعة لجمعية الطفولة السعيدة .

لكننا من ناحية أخرى عندما نقرأ الرسالة التى قال أن طالبا اسمه " رمضان شعبان " قد أرسلها إلى المحرر يرجح الاحتمال الآخر بأن تكون المؤسسة مدرسة ابتدائية ، وإن كنا لا نخفى كذلك شكا فى أن تكون هذه الرسالة يمكن أن يكتبها تلميذ بالمدرسة الابتدائية ، ونفس الأمر بالنسبة لرسالة نسبت إلى الطالبة " زينب محمد "

بنفس المدرسة ، إذ ربما كتبها كبير لهم ، وليس الأمر هنا مجرد صحة كتابة ، وإنما فى المنطق الذى تناقش به الرسالتان مسألة تربية الأطفال .

ذكر الطالب أن ناظرة المدرسة حذرته من أن يعود إلى المدرسة بعد أن طردته منها لأنه سرق خمس قروش من زميل له وإلا أرسلت به إلى السجن ، ثم يقول " أنا فعلا حاولت أن أسرق ٥ قروش من زميلى ، لكن أحدا لم يسألنى : لماذا حاولت السرقة ؟.. والحقيقة أننى يتيم الأم والأب .. محروم من عطفهما .. هكذا وجدت نفسى .. أفقت على الحياة لأجد نفسى فى جمعية الطفولة السعيدة ، وهم فى الجمعية لا يعطوننا مصروفا ، وفى الجنة وجدت كل أصحابى معاهم فلوس وكلهم لهم أهل ، أما أنا فليس معى فلوس وليس لى أهل ، وفكرت ، ربما إذا سرقت خمسة قروش من زميل أستطيع أن أكون مثله ، وربما أستطيع أن أجد لى أهلا " .

وتزيد التساؤلات التالية المنسوبة إلى رسالة الطالب مزيدا من الشك فى أن يكون هو كاتبها ، إذ يتساءل : " هل أنا مسئول عن تربية نفسى ؟ وإذا كان أخذ خمسة قروش من زميلى جريمة ، فلماذا أدخلونى هذه المدرسة ؟ أليس لتعليمى الصواب والخطأ ؟ أليس لمعرفة الخير والشر ؟ أين التدريس والتربية ؟ أين دور الناظرة نفسها الذى ينحصر دورها فقط فى طرد الأطفال إلى الشارع لدى أية بادرة ليتحمل المجتمع عبئا جديدا يتمثل فى شخص مثلى .. أمى .. عاجز .. جاهل ، لا مستقبل له سوى عالم الجريمة ؟ !!" .. ونفس الأمر بالنسبة لرسالة الطالبة .

وبأسلوب ساخر ينتقد أحد قراء بريد الأهرام " على سعيد كيلانى " ، من مكتبة هيئة قناة السويس ، فى ١٩٨٧/٢/٨ مما أشار إلى أنه قرأه فى بعض الإعلانات الخاصة بدراسات تمهيدية تؤهل للالتحاق بحضانات (المقصود دائما رياض الأطفال) المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، أى أن هذه الحضانة التى كانت تعتبر مرحلة تمهيدية للتعليم الابتدائى ، قد أصبحت مرحلة متقدمة ويجب أن تسبق بمرحلة تمهيدية تبدأ حين يكون عمر الطفل سنتين ونصف السنة على الأكثر . ثم يزداد سخرية ويتساءل : ماذا يمكن أن يقوله الإنسان أمام كل هذه المحاولات العجيبة من تجار التعليم للحصول على المال

بأية وسيلة ؟ ثم يقول القارىء أن الطفل فى أوربا وأمريكا لا يلتحق بالحضانة قبل سن السابعة ، ولا يبدأ التعليم الابتدائى قبل بلوغ سن التاسعة !

والحق أن هذا الذى ذهب إليه القارىء سخرية فى غير محلها ، وهى ناتجة - فى الغالب - من ضعف الوعى ببعض الأمور الخاصة بنظم التربية ، إذ من المعروف أن كل مرحلة إنما هى تمهيد للمرحلة التى بعدها ، فالابتدائية تمهيد للإعدادية ، والثانوية تمهيد للجامعية ..وهكذا . وإذا كانت روضة الأطفال تمهد للإبتدائى ، فإن الحضانة تمهد للروضة . ولا صحة للقول بأن التعليم الابتدائى لا يبدأ قبل التاسعة فى أوربا وأمريكا ، أو أى دولة فى العالم .

وكتب " محمد امبابى " فى أخبار اليوم فى ١٩٨٨/٨/٢٧ عن امتحانات المقابلة الشخصية التى تعقد للأطفال المتقدمين لدور الحضانة ، وكذلك لأولياء أمورهم . وتقوم أغلب المدارس بتشكيل لجنة مكونة من مديرة المدرسة وإحدى مدرسات اللغة والأخصائية الاجتماعية ومندوب من الإدارة التعليمية لإجراء تلك المقابلات ، ويفاجأ الطفل الصغير - كما يقول محمود صبحى نائب مدير إحدى المدارسس الخاصة - بأنه يواجه موقفا عصيبا لأول مرة فى حياته ، فقد يتلعثم ، أو يجعله هذا الموقف شاعرا بالفشل فى مستهل حياته ، ولهذا أثره الخطير . وفى هذا الشأن روى المحرر أن لجنة سألت طفلا عمره ٤ سنوات : كيف تأكل الأرز ؟ فقال : آكله بيدى اليمنى . فقررت اللجنة رسوب الطفل لأنه لم يقل إنه يأكل الأرز بالملعقة ! وخرج الأب ثائرا على ابنه ، وفى خوف ، قال له الطفل : لقد سألتنى " الأبلة " كيف آكل الأرز ولم تسألنى بماذا آكله!

كذلك يفاجأ الأب أو الأم بأنهما ، فى هذه السن ، قد تحولا إلى طلبة أمام لجنة لامتحانهما فى اللغة ، وفى لجنة سئل الأب بالإنجليزية عن مؤلفات شكسبير فأجاب غاضبا : لست متخصصا فى الأدب الإنجليزى ، وما هى علاقة شكسبير بابنى ؟ ورسب الأب ، ولم يقبل الإبن ! والغريب أن اللجنة تضع درجات للمقابلة ، حيث تحدد ٥٠ درجة للطفل و٥٠ درجة لأولياء الأمور ، وقد ينجح الطفل أو يرسب الأبوان أو ينجح الأبوان ويرسب الطفل .

وروى " زكريا خضر " فى الوفد بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣ ما يكاد العقل أن يكذبه ، من حيث بشاعته وغرابته ، فقد تقدمت " سهير أحمد مختار " موظفة بمكتب تأمينات شبرا الخيمة بالبلاغ رقم ٢٣ إلى قسم شبرا ضد إحدى دور الحضانة لم يصدقها أحد ، إلى أن أثبتتها تحريات الشرطة ، فهى بعد بحث مضن عن حضانة لطفلها ذى الخمس سنوات وجدت سيدة قريبة السكن منها حولت شقتها إلى دار حضانة ، ولم يتعد الاتفاق مع صاحبة الشقة أن ترعى الأطفال ، بينما كل طعامهم وشرابهم فى حقائبهم ، لكنها أحيانا ما كانت تغلق الشبابيك والأبواب وتنصرف إلى إحدى جاراتها حتى تعود الأمهات من العمل لتجد الأطفال فى حالة يرثى لها ٠

والأدهى من ذلك أن صاحبة الشقة أخذت فى اليوم الرابع الأطفال إلى ورشة النجارة التى يملكها ابنها بالدور الأول فى المنزل ، وداخل الورشة تركت الأطفال وجلست خارجها مع الزبائن واعتدى عمال الورشة على الأطفال بالضرب وأجبروهم على تنظيف الأرضية ، حتى أن أحد العمال ركل طفلا فى بطنه بشدة وكاد هذا الطفل أن يموت وثبتت خطورة ما تعرض له من الضرب فى التقرير الطبى الذى أعد بمستشفى الساحل ، وذهب طفل بجوار آلة المنشار الكهربائية لينظف أرضيتها تنفيذا لأوامر عمال الورش فالتهمت الآلة أصابع يده اليمنى كاملة !!

وروى " عبد السلام على البحراوى " الموظف بمحكمة جنوب القاهرة فى البلاغ رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ إلى قسم شرطة المنيرة أنه اضطر إلى إيداع طفله (٤ سنوات) فى شقة حولها رجل على المعاش ومعه زوجته إلى دار للحضانة ، وبعد عدة أسابيع فوجىء بطفله يجلس فى صالة الحضانة المزعومة على الأرض ولا يستطيع أن يقف على قدميه ، وهاله ما رآه فى أصابعه ، فصاحبة الحضانة أشعلت علبة كبريت كاملة وأخذت تحرق أصابع أقدام وأيدى ثلاثة من الأطفال بينهم طفله بحجة أنهم مشاغبين ٠ والغريب أن هذه السيدة ذات الخمسين عاما تبين أثناء التحقيقات أنها مريضة نفسيا وتعامل الأطفال معاملة سيئة لأنها لم تنجب ، ودائما يعايرها زوجها بهؤلاء الأطفال ، فحاولت أن تخنق طفلة ، ثم لجأت إلى استخدام أعواد الكبريت المشتعلة فى تدمير أصابع الأطفال !! ٠٠ وروى المحرر حكايات أخرى مماثلة ، وربما أبشع !

ويشير نفس المحرر إلى ظاهرة دور الحضانة التى بدأت تظهر فى المنازل والورش والدكاكين ، وتتزايد يوما بعد يوم نتيجة لأزمة شديدة متعددة الأبعاد ، فأى مصنع يجد مكانا خاليا فى فنائه أو بجوار البوابة تقرر إدارته تحويل هذا المكان إلى دار للحضانة ، مما يفسر ما ذكرته دراسة (لا يذكر للأسف أية بيانات عن هذه الدراسة) ، من أن ٦٨٪ من دور الحضانة فى المصانع غير صالحة للأطفال من النواحى الصحية ، ونجد أن معظم دور الحضانة فى الشركات ومصالح العمل الحكومية تخالف الشروط والمواصفات الواجب توافرها ،وأشار أيضا إلى دراسة أخرى (دون أية بيانات عنها) تذكرأن دور الحضانة فى مصر تحولت من أماكن متسعة ذات كثافة قليلة يتمتع فيها الأطفال بالترفيه وتنمية قدراتهم الحسية والحركية إلى كتل خرسانية من حجرات صغيرة يكدس فيها الأطفال بطرق تؤخر نموهم وتزيد من معدلات انتقال العدوى من الطفل المريض إلى بقية الأطفال الأصحاء ، فأصبح أى مكان يصلح لأن يكون دارا للحضانة .

ويرجع تفاقم المشكلة إلى انعدام وجود جهة تعطى التراخيص وتشرف على دور الحضانة وتضع الضوابط والقواعد لحماية الأطفال ، فالتربية والتعليم تشرف على عدد من دور الحضانة التابعة لها ، والأزهر نفس الشىء ، وكذلك وزارة الشئون الاجتماعية ، ثم تأتى أى مصلحة حكومية لتحول جراجا أو مبنى مهجورا إلى دار للحضانة . وأشار المحرر إلى اكتشاف الجهاز المركزى للمحاسبات وجود أدوات حديثة لدور الحضانة تقدر بـ٤٨ مليون جنيه مكدسة بدور الحضانة فى المحافظات وغير مستغلة ، حيث أنها حبيسة المخازن . ووجد الجهاز أن مبالغ مالية تقدر بـ١٨ مليون دولار منحة أمريكية لبعض المحافظات بالوجه البحرى لاستغلالها فى دور الحضانة لم تتم الاستفادة منها .

واحتلت قضية " التعليم " فى رياض الأطفال مكانها من الاهتمام فى صورة تحقيق قامت به " داليا خالد " بعنوان : (اللعب قبل الكتاب ، حق لأطفالنا) بأخبار اليوم فى ١٩٩٨/٥/٩ ، فعلى الرغم من أن هناك قرارا وزاريا يمنع تعليم القراءة والكتابة للتلاميذ الصغار فى رياض الأطفال ، إلا أن أغلب المدارس تخالف هذا القرار بسبب ضغوط الآباء والأمهات الذين يصرون على تعليم الأطفال فى سنوات عمرهم الأولى ،

غير مقتنعين بأن هناك ما هو أهم لتربية الأطفال فى سنهم المبكر غير القراءة والكتابة ، ولعل هذا ما دعا وزارة التربية أن تصدر قرارا بأن يكون سن القبول برياض الأطفال هو أربع سنوات .

والأمر هنا غريب حقا ، فالمعتاد أن يتهم الأهالى الوزارة بالتقصير فى هذا الأمر أو ذاك من أمور التعليم ، لكننا هنا نجد العكس ، فالوزارة تريد عدم إرهاق الأطفال بشىء يمكن أن يعوق النمو السوى لشخصيتهم ، لكن الأهالى يصرون على إرهاقهم وعلى حرمانهم من أنيتمتعوا بطفولتهم !! ويبدو أن ضعف وعيهم بعناصر التربية وراء ذلك ، فالتربية عندهم هى " معرفة " و" معلومات " ، و" التعليم " هو الطريق الوحيد إليها ، أما أن يعوا بأن التربية ليست هذا فقط وإنما هى قيم واتجاهات وسلوكيات وحكمة وسعة إدراك ودقة ملاحظة وقدرة على إدراك العلاقات وحسن الربط بين الوقائع .. الخ ، وهذا كله مما يمكن تعلمه بغير القراءة والكتابة ، فهذا مع الأسف بعيد تماما عن مستوى الوعى التربوى القائم ، مما يبرز الحاجة إلى تربية الآباء والأمهات حتى نحسن تربية الأبناء !!

وفى هذا الشأن أكدت د. عزة كريم أن من حق الطفل أن يشعر بالحرية وبراءة الطفولة ، وأن يستمتع باللهو واللعب خلال هذه المرحلة ، خاصة أنه يبدأ فيها تكوين علاقاته الاجتماعية ، ويتعرف على ملامح العالم المحيط به ، ويبدأ فى الاندماج مع أقرانه ، ويعتاد على الاختلاط فى الجماعة . ولهذا يفضل أن يكون ما يتعلمه الطفل من قيم ومبادىء خلال هذا السن فى شكل قصص وألعاب ترفيهية ، وليس مناهج ثقيلة ، ففترة رياض الأطفال هى مرحلة تمهيدية لتحببه فى العلم ، من خلال معلومات على شكل أغانى وأفلام كرتونية صغيرة والعاب وجوائز .

أما د. سعدية بهادر، فى نفس التحقيق الصحفى ، فقد نبهت إلى أننا لو أجبرنا الطفل على الإمساك بالقلم قبل أن تنضج عضلاته ، فسوف تتعرض العضلات للتشوه ، وتترك عليه آثارا سلبية مستقبلية ، ولذلك نجد أطفالا لا يتمكنون من الكتابة بخط مقروء ، وكذلك الطفل الذى لا يجيد القراءة ، نتيجة أنه بدأ القراءة فى وقت لم يكن مستعدا فيه لذلك .

ومما أشار إليه كاتب الأطفال " يعقوب الشارونى " أن ٦٠٪ من ذكاء الإنسان يتكون قبل مرحلة القراءة والكتابة ، أى فى سن ما قبل ٥ سنوات ، وخلال هذه المرحلة المهمة من حياة الطفل ، يأتى دور تنمية وتدريب الحواس على اكتساب أكبر قدر من الخبرات والمعارف والملاحظة والاستنتاج بعيدا عن التلقين ، وهذا هو ما تقوم به رياض الأطفال فى الخارج ، فالمدرس فى أمريكا يطلب من الأطفال جمع صورة لأى حيوان ، ويبدأ الجميع فى تجميع الصورة لنفس الحيوان ، ثم يبدأ الجميع الاشتراك فى ترتيبها واقتراح تعليق على كل صورة ، وبهذا يعتاد الطفل إنجاز الأبحاث الجماعية بروح التعاون مع زملائه والاعتماد على نفسه فى الحصول على المعرفة .

ويوجه يعقوب الشارونى النقد للآباء والأمهات عندنا بسبب إصرارهم على تعليم الأطفال القراءة والكتابة قبل أن يتهيئوا لذلك نفسيا وفسيولوجيا ، مما اضطر رياض الأطفال أن تسايرهم وتخضع لهم ، ويتم تلقين الطفل لمعلومات يحفظها ولا يفهمها ، كأن نطلب منه أن يعرف الفرق بين رجل الدجاجة ورجل البطة ، وهو لم يشاهدهما ، وخاصة فى المدن ، فى الحقيقة إلا على الورق ، ولم يلاحظهما بنفسه فى الواقع ليسجل الاختلاف ، ولهذا فإننا نفاجأ بطلبة متفوقين دراسيا حتى الثانوية العامة لأنهم اعتادوا الحفظ ، وعند دخول كلية تحتاج إلى التفكير والاستنتاج يرسب !

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن وزارة التربية سبق أن حظرت قبول طفل قبل سن الرابعة ، إلا أن " أيمن المهدى " فى صفحة المرأة والطفل بملحق أهرام ١٩٩٨/٩/٤ يشير إلى قرار جديد لوزير التربية خاص بالسماح بانتقال تلاميذ رياض الأطفال إلى الصف الأعلى إذا لم يتجاوز عمرهم فى أول فبراير (١٩٩٩) السن المقررة للصف الأعلى ، وردا على استفسار الجريدة أجاب الوزير بأن هذا القرار جاء تيسيرا على أولياء الأمور الذين لهم أبناء بالمدارس الخاصة ، فبعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الطفل والتى تحظر قبول أطفال أقل من ٤ سنوات بالصف الأول للحضانة و٥ سنوات بالصف الثانى للحضانة وساوت فى ذلك بين المدارس الخاصة والرسمية مما قلل من فرص المدارس الخاصة فى جذب الأعداد المعتادة عليها من الأطفال كل عام ، حيث انتقلت المميزات التى كانت تعطيها الحق فى قبول أطفال أقل من ٤ سنوات فى الصف الأول للحضانة وبالتالى أقل من ٥ و٦ سنوات بالصف الثانى للحضانة والأول بالابتدائى .

المصروفـــات :

سوف نتناول شيئا عن مصروفات دور الحضانـة ورياض الأطفال عندما نتناول بالحديث " المدارس الخاصة " ، ومن هنا فلن نتوقف كثيرا عند هذه القضية على الرغم من استئثارها بالكثير من الاهتمام فى صحفنا ، وخاصة بالنسبة للكاريكاتير ، وهنا نجد فى تحقيق صحفى ل" عزة الدليلى " فى جريدة الشعب بتاريخ ١٠/١ /١٩٨٦ أن طفل الروضة تتراوح مصروفاته ما بين ١٥٠ و ١٧٠ جنيها ، فضلا عن تكاليف الملابس ، فعلى سبيل المثال بلغ سعر الزى المدرسى لطفل فى أولـى رياض أطفال أكثر من ٥٠ جنيها ، وهذا الزى يتكون من مريلة وبنطلون وبلوفر وحذاء ، وما يتصل بهذا من تجارة واستغلال بالاتفاق مع بعض المتاجر ، وتعمد تغيير تصميم الزى من عام إلى آخر، مما سوف نتحدث عنه فى جزء تال .

معلمة رياض الأطفال :

بدأت العناية بإعداد معلمة رياض الأطفال فى وقت متأخر نسبيا ، حيث ضمت كلية البنات بجامعة عين شمس قسما للطفولة ، وكذلك بدأت بعض كليات التربيـة فى ذلك ، نقول هذا بالنسبة لعام ١٩٨٨ حيث ظهرت لأول مرة كليتان لإعداد رياض الأطفال ، الأمر الذى دعا د. قدرى حفنى عميد معهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس فى ذلك الوقت أن يكتب مقالا بالأهرام بتاريخ ١٨/٨ /١٩٨٨ ، سجل فيه عددا من الملاحظات :

- تضمنت تصريحات وزير التعليم (د.أحمد فتحى سرور) المبشرة بإنشاء كلية لرياض الأطفال أنه قد تم بالفعل اختيار دار المعلمين بالدقى مقرا لهذه الكلية ، كما أنه تقرر أن تبدأ الدراسة بها فى أكتوبر ١٩٨٨ ، أى بعد أقل من شهرين ، بل وتحدد عدد طلاب الدفعة بخمسمائة طالبة . هذا على الرغم مما ورد فى استراتيجية تطوير التعليم فى مصر التى أصدرها وزير التعليم نفسه والتى جاء فيها : " يجب عدم السماح بفتح كليات أو مشروع للكليات الحالية ما لم يتوافر عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس ،

لأن الاعتماد على الأساتذة المنتدبين يستنفد طاقاتهم ويحول دون أدائهم بالمستوى المطلوب سواء فى كلياتهم الأصلية أو فى الكليات المنتدبين إليها " .

ومن هنا فقد تساءل العميد عما إذا كان قد تم فعلا توفير الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس اللازمين لمثل هذه الكلية ، كيف ؟ ومتى ؟ ترى هل ستعتمد على الأساتذة المنتدبين ؟ أم أننا سنأتى بالخبراء الأجانب ؟ والحق أن هذه التساؤلات تثير الألم والحسرة على ذلك النهج الذى لا يتوقف فى مصر عند إنشاء جامعات أو كليات جديدة ، فنحن لا نعرف منهج الإعداد المسبق ، ولا نؤمن بالبناء التدريجى ، وإنما نسير وفقا لنهج " الفورية " ، وربما يكون هذا النهج مطلوبا فى أنشطة كثيرة ، لكن المؤكد أن ليس منها أبدا إقامة مؤسسات تعليمية ، إلا إذا قصدنا بالفورية هنا " بدأ العمل " ، والناس تنسى عادة ما قيل من تصريحات ، وربما تغير المسئول ، فلا يستطيع أحد أن يحاسبه عما حدث فى عهد الذى قبله !

- إن لدينا ستة أقسام للطفولة قائمة بالفعل فى الجامعات المصرية (فى ذاك الوقت) ، وفضلا عن ذلك فإن المؤتمر القومى لتطوير التعليم والذى انعقد فى يوليو ١٩٨٧ تحت رئاسة الوزير قد أوصى بالتوسع فى أقسام الطفولة بكليات التربية لتخريج الكوادر المؤهلة لرعاية الطفولة ، ترى ، ما الذى جد خلال هذا العام(من ٨٧ - ١٩٨٨) لنتراجع عما انتهينا إليه ؟ وبدلا من تدعيم أقسام الطفولة وتطويرها كما وكيفا نلجأ إلى إنشاء كلية جديدة قائمة بذاتها مستقلة عن تلك الأقسام بل وعن الجامعات المصرية جميعا ؟ أم ترى أن تلك الأقسام القائمة سوف تنضم بطالباتها وأساتذتها إلى تلك الكلية الوليدة ؟ ثم ، ما الفرق بين خريجات هذه الكلية وخريجات أقسام الطفولة القائمة بالفعل ؟ وحتى إذا ما افترضنا جدلا أننا قد أعددنا - أو استوردنا - مناهج وأساليب مفتخرة مبتكرة لإعداد طالبات هذه الكلية بالتحديد ، ترى ما الذى حال بيننا وبين تعميم هذا الخير ليشمل بقية أقسام الطفولة القائمة بالفعل ؟

- إن بلادنا لا تخلو من مراكز الخبرة العلمية المتخصصة فى هذا المجال ، ومنها على سبيل المثال مركز دراسات الطفولة ، بالإضافة إلى مركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية ، ومن المهام الأساسية لمثل هذه المؤسسات - فيما يتصور كاتبنا - أن

تكون بمثابة بيوت خبرة استشارية للدولة فى مجال تخصصها ، ترى ، ما موقع بيوت الخبرة الوطنية هذه مما نحن بصدده ؟ هل تم ، ولو من حيث استيفاء الشكل استطلاع رأيها كمؤسسات قبل أن نهرع إلى التعاون مع معهد مماثل من نفس التخصص فى انجلترا ، كما جاء فى التصريحات المنسوبة إلى الوزير ؟

وقبل مرور أسبوع واحد ، جاء الرد فورا ، فى صورة " تحقيق" ل" بهيرة مختار" فى أهرام ١٩٨٨/٨/٢٤، والذى من المرجح أنه " موعز به " ، فكله ، على وجه التقريب حديث للوزير ، يرد به على ما أثاره د٠ قدرى حفنى ٠ وهو يستهلك سطورا طويلة عن أهمية إعداد معلمة رياض أطفال ، وهو الأمر الذى لم يدر بخلد أحد أن يعترض عليه بأى حال من الأحوال ، فضلا عن إنفاق سطور أخرى طويلة عن الوضع السيء لدور الحضانة ورياض الأطفال ، مما لا ضرورة لإعادة الحديث عنه ، وإنما كان التحفظ هو على "السرعة " العجيبة فى افتتاح كلية لمعلمة رياض الأطفال بغير دراسة وتجهيز وإعداد مسبق ٠

وبخصوص الأقسام المماثلة فى كليات التربية يرد الوزير بأنها لم تخرج الأعداد الكافية ، وهو رد عجيب ، إذ ماذا يمنع كليات التربية من التوسع فى قبول أعداد أكثر ؟ ثم إن كليات كثيرة ، لم تكن قد ضمت بها قسما للطفولة ، فماذا كان يمنع أن تفتح هذه الكليات مثل هذا القسم وبها أصلا أعضاء هيئة تدريس يمكن أن يساهموا فى المهمة ؟ لكن الوزير يظهر بتحفظ آخر ، وهو أن هذه الأقسام غلبت عليها " الأكاديمية " ، فأصبحت أقرب إلى إعداد باحثين ، لا إعداد معلمات رياض أطفال ، والسؤال هو : هل أجريت دراسة على ذلك الوضع فثبت هذا التشخيص ؟ وهل الحل أن نطور ونغير الموجود أم نتركه على حاله وننشىء شيئا جديدا ؟

وحول الكوادر التى تحتاجها هذه الكلية ، قال الوزير أن هناك كثيرين حصلوا على الماجيستير أو الدكتوراه فى الطفولة ولم تستوعبهم الجامعات يمكن لهم أن يعملوا بهذه الكلية ، وهنا نتساءل : ألم ينتقد الوزير وضع أقسام الطفولة بكليات التربية وهى التى خرجت هؤلاء الذين يريد أن يستعين بهم ؟ ولماذا لا يستفاد منهم فى مزيد من التوسع فى إنشاء أقسام جديدة بكليات التربية القائمة ؟

ثانيا – التعليم الأساسى

فلسفة التعليم الأساسى ووظيفته :

ليس أمامنا هنا ، مما توافر لأيدينا ، سوى مقال مهم للغاية كتبه د٠ لويس عوض فى أهرام ١٩٨٧/٩/٢٦، تحدث فيه عن فلسفة التعليم الأساسى ووظيفته ، ليس باعتباره متخصصا فى العلوم التربوية ، ولكن باعتباره " مفكرا " ينظر للأمور بنظرة كلية ، فى علاقتها بحركة الثقافة والحضارة ، ومن هنا نلمح بعض الخطأ فى تصوره للتعليم الأساسى وكأنه تعليم يتجه بالتلاميذ نحو العلوم والفنون التطبيقية أو العملية ، بينما حقيقة الأمر غير هذا ، فكلنا يعلم علم اليقين أن التلميذ فى سن التعليم الأساسى ليس مهيئا أبدا لممارسة حرفة ما ، وإنما فلسفة هذا التعليم تتمثل فى ذلك الالتحام المفروض بين " الكلام " و" العمل " ، بين الكلمة وأصلها مما يقع فى دنيا الواقع والخبرة ٠

ولو التفت مفكرنا إلى صيغة التعليم التى كانت شائعة فى العالم الاشتراكى ، حيث كان معتبرا من أنصار الفكر الاشتراكى ، لوجد أنها تلك الصيغة التى سميت " بالتعليم البولوتيكنيكى " ، وهى أكثر تطرفا فى ربط التعليم بالحرف والمهن والصناعات ، وبالتالى فلا وجه لما صدر به مقاله من أن التعليم الأساسى سياسة أدخلها عندنا الخبراء الأجانب ومولتها المعونات الأجنبية عن طريق اليونسكو والمنح الأمريكية ٠

ونحن لا نستطيع أن ننكر أن اليونسكو عندما فكر فى صيغة التعليم الساسى كان يضع نصب عينيه مجموعة من دول العالم الثالث المتخلفة التى أرادوا لأبنائها مستوى من التعليم بسيطا يعدهم لممارسة مستويات من المعيشة والعمل التى تكفى سد الرمق ، وفى حدود دنيا ، تماما مثلما كان يهدف الاحتلال البريطانى من التعليم المقدم فى عهده ، وإن كان فى صورة نظرية بحتة ٠ لكن أحدا لا يفرض على أمة أن تطبق صيغة أو سياسة معينة بحذافيرها ، فمن حق كل أمة أن تكيف السياسة والصيغة بما يتلاءم ومستواها الحضارى ، ومن ثم فقد كان يمكن لنا أن نمسك بجوهر الفكرة لتوظيفها فى

جعل التعليم وظيفيا وفعالا ، وقد كانت لنا فى تاريخنا التعليمى تجارب مماثلة أشهرها فكرة " المدرسة العاملة " التى طبقها الشيخ عبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ .

ومع ذلك فإن القائمين بالأمر لم يطبقوا شيئا من مواصفات وشروط صيغة التعليم الأساسى ، غير إضافة مقرر باسم المجالات العملية ، شبيه بما كان قائما فى مدارسنا منذ سنوات بعيدة نسبيا تحت اسم " الأشغال " ، ثم تطور إلى " الهوايات " .

ووصف د.لويس عوض غاية التعليم الأساسى بأنه يستهدف ربط التلاميذ والطلاب فى المراحل الأولى من التعليم بإنتاج البيئة من زراعة وصناعات يدوية ومنزلية بحيث لا ينتهى تعليم أبناء الفلاحين بنزوحهم من الريف إلى المدينة أو بخروجهم عن مهنة آبائهم وأجدادهم ، وهى - كما يقول - نظرية فى التعليم تحيى نمط الحياة فى العصور الوسطى بحيث يبقى ابن الفلاح فلاحا وابن النساج نساجا وابن النجار نجارا ، ولا يهاجر إلى المدينة أو إلى المهن العليا إلا أبناء القادرين .

والحق أن هذا فهم غير مستقيم لفكرة ربط التعليم بالبيئة ، فهى ببساطة شديدة إذ تقيم برامج التعليم على المقومات الأساسية للبيئة ، لكنها تقوم كذلك على الوقوف منها موقفا نقديا يكشف سلبياتها ويحلل مشكلاتها ويسعى إلى تطويرها ، لأن التعليم عندما ينعزل عن بيئة التلميذ يفقد الفعالية المطلوبة ويفقد التلميذ شعوره بوظيفية التعليم ، فالتعليم ليس من أجل التعليم ولكنه من أجل فهم البيئة ، الطبيعية والاجتماعية تمهيدا لتغييرها . وإذا كان هذا لا يتم ، أو يتم بصورة مخالفة لما أثبتناه ، فإن هذا يعد تحريفا لفكرة هذا التعليم .

ورأى كاتبنا أن المجتمع وفقا لهذه النظرية يسعى ، إلى جانب محوأمية الفقراء ، الترقى بتكنولوجيا الإنتاج دون تغيير أساسى للهياكل الاجتماعية والطبقية المتوارثة . وقد وصف هذا الاتجاه بأنه مظهر من مظاهر الثورة المضادة ، لأنه يستهدف تنمية الإنتاج التقليدى ، وما يسمى بالصناعات المنزلية والصناعات الريفية على حساب الثورة الصناعية الحقيقية ويحاول الإبقاء على أنماط الحياة التقليدية وهياكلها لإجهاض

أيـة تغييرات " جذريـة " أو ثوريـة يمكـن أن تهـز المجتمـع وقيمـه السـائدة هـزا يوقـظ الشعوب النائمة والمخدرة ٠

وهكذا فهم كاتبنا أن وجهـة النظـر هـذه تـرى أن مـا يحتـاج إليـه ابـن الفـلاح هـو " معرفة أوليات " دينية ، ومعرفة " أوليات " القـراءة والكتابـة ، ومعرفـة جـدول الضـرب ومعرفة استخدام الجرار بدلا من المحراث الخشبى ، وقيادة الموتوسيكل ، بدلا من ركوب الحمار ٠٠وابن الحرفى يمكن أن يضيف إلى هذا العلم الأساسى بسائط الميكانيكا والكهرباء ، وبنات الفقراء يمكن أن يضفـن إليـه الغزل الآلـى والحلـب الآلـى والحياكـة الآلية والتطريز الآلى وصناعة الجبن والزبد والمربات ٠٠ الخ ، أما التاريخ والجغرافيا والرياضيات والطبيعة والكيمياء وعلوم الأحياء من حيوان ونبات ٠٠ الخ فلا نفع فيهـا إلا جرعات صغيرة لتشكيل معتقدات الأجيال الجديدة أو لتعليمهـا الحـد " الأساسـى " مـن العلم النافع فى الحياة المادية ٠

وربمـا نجـد أن أصـدق مـا كتبـه د٠لويـس فـى مقالـه هـذا اتهامـه لخـبراء التربيـة والتعليم فى مصر ، بأنهم قد تحولوا إلـى مجـرد طبقـة تكنوقراطيـة وانصرفـوا عـن كـل منظور سياسى ، مما أفقدهم الرؤية السليمة لكثير من قضايا التعليم ، لكـن الأمـر الـذى قد نتحفظ عليه قوله أن خبراء التربية والتعليـم لا يـرون هـذه الروابـط العميقـة الدفينـة بين فلسفة التعليم الأساسى وبين تخريب دعوة الصناعـة القوميـة بدعـوة الصناعـات المنزلية ٠

لقد تصور كاتبنا أن الدعوة إلى التعليم الأساسى تريد تحويل الخريجين إلـى طبقـة من الأسطوات أصحاب المهارات اليدوية ، وأن السبيل إلـى ذلـك هـو سـد منـافذ التعليـم النظرى وتوسيع منافذ التعليم العملى أو التطبيقى ، وهذا أمر ، كما ذكرنا غير حقيقى ، فليست المسألة خيارا بين ما هو نظرى وما هو تطبيقى ، ولكن فى صيغة تظهر العلاقة الجدلية بين ما هو نظرى وما هو تطبيقى٠

خطيئة الاختصـــــار:

على الرغم مما يمثله التعليم الابتدائى فى كل الدنيا من خطورة باعتباره القاعدة الأساسية التى يقوم عليها الهرم التعليمى كله ، مما يدفع بكثير من الدول إلى الزيادة المستمرة فى عدد سنواته ، إذا بمصر تشهد هذا الحدث المؤسف حقا والذى يعتبر وصمة فى جبين التعليم المصرى ، وإن شئنا الدقة فهو وصمة فى جبين من أفتوا به !

ومن أوائل من نبه مبكرا إلى خطورة إنقاص مدة التعليم الأساسى ، وقبل أن يصدر القانون الخاص بذلك د٠حامد عمار فى مقال له بجريدة الأهالى فى ١٩٨٨/٢/٣بعنوان (تقصير مدة التعليم الأساسى سنة ، أكلة غير مغذية) ، وذلك فى اتجاه سلسلة من المقالات عما أسماه (المطبخ التعليمى) ، وفى هذا المقال أشار الدكتور إلى عدد من المعطيات الخاصة بالوضع القائم بالتعليم الابتدائى مما لابد أن ينتج عنه التدنى الشديد فى نوعية الخدمة التربوية التى تقدم ، هذا فى الوقت الذى حددت فيه اتفاقية الوحدة الثقافية بين الدول العربية ست سنوات فى السلم التعليمى لمرحلة التعليم الابتدائى ٠

فلما أن صدر القانون ندد بهذه الخطيئة الكبرى ، د٠ حامد عمار فى مقاله (النكسة الشعبية فى تعليم المرحلة الابتدائية) فى عدد جريدة الأهالى بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩ ، ومما جاء فى هذا المقال أن استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، والتى من المفروض أن ترسم التوجهات الرئيسية لتطوير التعليم فى مصر عدة سنوات لم يرد فيها شيىء عما حدث ، ولم ترد إشارة على لسان الذين تحدثوا وناقشوا فى المؤتمر القومى الذى عقد فى يوليو ١٩٨٧ ٠

ومن الناحية التعليمية لا يختلف إثنان - فيما يؤكد د٠عمار - فى أن ناتج التعليم الابتدائى الحكومى لا يحقق لدى آلاف من التلاميذ ، وبخاصة فى الريف والأحياء الفقيرة فى الحضر الحد الأدنى من مفاتيح التعليم متمثلة فى تملك مهارات القراءة والكتابة والحساب خلال ست سنوات ، فما بالك بحصاد خمس سنوات ؟ هذا إذا تركنا جانبا أهداف التعليم الأخرى لهذه المرحلة ٠ والتفسير المرجح عند الكاتب أن التفكير

فى إنقاص السنة هو من إيحاءات البنك الدولى ، وشقيقه صندوق النقد الدولى ، إذ يجد المرء فى تقاريرهما للدول النامية المأزومة والمهمومة بديونها وعجز ميزانياتها وميزان مدفوعاتها أن السبيل إلى تصحيح مساراتها الاقتصادية هو العمل على خفض الإنفاق على الخدمات ، والتعليم من بينها ٠

ويرد د٠عمار على حجة الوزارة فى التخفيض بأنه استجابة لرأى مكتب اليونسكو ، بأن موافقة اليونسكو جاءت مشروطة بسبع متطلبات وهى : إعادة تدريب الهيئة التعليمية ، ونظار المدارس ، وبرامج الدراسة والكتب المدرسية ، وتطوير القيادات المركزية فى الوزارة والمحليات ، وتوفير المبانى ، وتأكيد أساليب التعاون بين المدرسة والأسرة ، والاهتمام بالبرامج الإعلامية المساندة ، وهى كما نرى شروط تحتاج وقتا طويلا لتنفيذها ، فضلا عن ضرورة التأكد من كفاءة التنفيذ ، لكن الوزير سارع بالإنقاص دون تدبر شروطه ٠

واستطلعت " سمية سعد الدين " فى تحقيق لها بأخبار اليوم ، بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٥ آراء عدد من أساتذة التربية فيما حدث ، فهاجم د٠فتحى يونس هذا الاتجاه بشدة ، حيث رأى أنه لا يمكن أن نعتمد على بعد واحد فى القضية هو البعد الاقتصادى ، فهناك أبعاد أخرى أكثر أهمية ، فإذا كان خفض السلم التعليمى قد ارتبط أساسا لدى المسئولين بالتكلفة الاقتصادية وتخفيض النفقات ، فإنه من الممكن ردا على هذا الجانب أن تدبر النفقات بصورة أو بأخرى من أبواب متعددة مثل إلزام القادرين بالتبرع لفتح أو فرض مصروفات على القادرين ٠

وأشار د٠ فتحى يونس إلى أن التجربة إذ ستطبق لأول مرة فى العام ٨٨/٨٩ فإنه سينتج عنها ارتباك ملحوظ ـ وهو ما حدث بالفعل كما رأينا بعد ذلك - لأن الدمج سيؤدى إلى الجمع بين تلاميذ الصف الخامس والصف السادس فى فصول واحدة ليدرسوا نفس المناهج ، والسؤال هو : ما هو موقف هؤلاء التلاميذ الذين سيمرون بهذه التجربة هذا العام خاصة وأن التجربة تحتمل النجاح أو الفشل ؟ وهل ستزداد أعباء هؤلاء التلاميذ أم ستقل همومهم الدراسية ؟ وما علاقة هذا التخفيض بالمستوى التحصيلى لهؤلاء الطلاب؟

وأكد د٠ فتحى أن تطبيق النظام على نهاية السلم التعليمى غير مقبول لا علميا ولا واقعيا ، لأن هذا سيتطلب نوعا من التكثيف للمقررات الأمر الذى قد لا يحتمله تلاميذ التعليم الأساسى ٠ وأيد هذا الرأى د٠ سعيد محمد السعيد الذى رأى أن الأمر الأكثر غرابة الاتجاه إلى توزيع مناهج الصف السادس على تلاميذ الصف الخامس فى العام التالى ٨٩/٨٨ ، على أن يدرسوا الجزء الباقى فى الصف الأول الإعدادى ، وهذا يعنى زيادة العبء على الطلاب ، خاصة وقد اعترف المسئولون بأن هذه المناهج بها كم هائل من المعلومات لا تستوعبه سنة دراسية واحدة ، فكيف نزيد العبء على الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١١ سنة ؟

ويؤيد محمد كمال منصور مدير كلية السلام بسراى القبة - وكيل أول وزارة التربية سابقا - مسألة التخفيض ، لأنه سيوفر فى المبانى الدراسية التى قال أنهم يعانون من العجز فيها ، بالإضافة إلى الحد من كثافة الفصول التى وصلت فى بعض المدارس إلى ٧٠ - ١٠٠ تلميذ فى الفصل ٠٠ فضلا عن إلغاء نظام الفترات ٠

وعلى عكس ما قال د٠عمار من اتجاه دول العالم إلى زيادة سنوات التعليم الإلزامى ، رأى د٠ مصطفى عبد السميع أن الاتجاهات العالمية للدول النامية تميل إلى الأخذ بنظام تخفيض السلم التعليمى لسببين أساسيين ، الأول ، اقتصادى ، والثانى يتعلق بنوعية المواد المستخدمة ، حيث حاولت هذه الدول إيجاد ترابط رأسى وترابط أفقى دون حشو أو تكرار فى محتوى المناهج المقدمة للتلاميذ فى المرحلة الأولى ٠

وتحت مظلة يوميات أحمد بهاء الدين بالأهرام ، دعا د٠ محمد أبو مندور الأستاذ بزراعة عين شمس بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧ إلى فتح ملف التعليم ، حيث أن إلغاء الصف السادس الابتدائى وتحميل عبئه على تلاميذ الصف الخامس خلق حالة من عدم العدالة فى تحمل الأعباء بين تلاميذ النظام الحديث (الصفان الخامس - السادس) ، والنظام القديم (الصف السادس) ، فضلا عما سوف يحدثه هذا من الارتباك فى التعليم الإعدادى بدءا من العام التالى (وهوما عرف باسم الدفعة المزدوجة) نتيجة لعدم توافر فصول تستقبل دفعتين مرة واحدة ٠

وعلق أحمد بهاء الدين فى ١/١٩ بأن ملف التعليم فى مصر ضخم ومعقد ويحتاج إلى درجة من التفرغ المناسب ، ولكنه فى الواقع أهم مشكلة فى مصر ، إن لم تكن " مادية " وظاهرة كأزمة الغلاء الطاحن ، فهو كمرض " الأنيميا" لا يراه الناس ولكنه يضعف كيان الأمة ومناعتها وقدرتها على مواصلة الحياة . ثم انتقل من هذا إلى قضية السنة السادسة مركزا على مسألة التطبيق الفورى للتعديل الجديد على نهاية المرحلة لا على بدايتها ، الأمر الذى لو تم لتلافى الكثير من السلبيات الجانبية . وقد وصف أحمد بهاء الدين ما حدث بأنه مما يدخل فى باب " اللامعقول" و" " سلق بيض " .

وفى نطاق مشاركة د. حامد عمار فى المناقشة تحت مظلة يوميات بهاء الدين ، أوضح فى ٨٩/١/٣٠ بعدا هاما وهو " التوظيف الاجتماعى للتعليم " الذى يدعونا إلى أن نلتفت إلى ما يضعه المجتمع لنظام التعليم من أهمية وأولوية توفر له ما يتطلبه من موارد وإمكانيات ، ولذلك نتحدث عن وجهين لعملة التوظيف : أحدهما يكثر الحديث عنه ، وهو ربط مخرجات التعليم باحتياجات التنمية ، والآخر وهو ما نتجاهله أحيانا كثيرة ، ويعنى به الكاتب ربط مخرجات التنمية باحتياجات التعليم ، وفى جميع الحالات أكد د.عمار أن الضرورات المالية لا تبيح المحظورات الاستراتيجية ، وبخاصة فى مجال التعليم .

وقد رد د. سرور فى نفس المكان بتاريخ ١/٢٠، مرددا الحجة الشهيرة التى يرددها معظم الوزراء أن ما يصدر من قوانين ، أمر لا يمثل رأيا شخصيا للوزير ، بل سارت الأمور فى إقراره على طريق ديموقراطى ، فمشروع القانون أعد بناء على اقتراح لجنة التعليم بمجلس الشعب ، والجميع يعرف أنه لا فرق بين الحكومة وبين مجلس الشعب ، وأكد الوزير أن ما تم عام ١٩٨١ من زيادة مدة الإلزام من ست سنوات إلى تسع ، تم دون أن يرافقه استعداد من حيث زيادة المبانى المدرسية ، مما أدى إلى زيادة كثافة الفصول ، وتعدد فترات التعليم حتى وصلت فى بعض المدارس إلى ثلاث فترات فى اليوم الواحد!!

وزعم الوزير أن الزمن سيتم تعويضه وذلك بأمرين ، أولهما تنقية المناهج من الحشو ، ثانيهما ، إطالة العام الدراسى إلى ٣٨ أسبوعا . ونحن نعلم بطبيعة الحال أن

العام الدراسى الذى يزعم إطالته لم يطل ، بل إنه قصر أكثر منذ أن تم تطبيق نظام الفترتين فى العهد الحالى (د٠ حسين بهاء الدين) ٠ ومسألة حذف الحشو ، لا يستتبعه بالضرورة اختصار الزمن ، إذ من الممكن أن تحل محل الموضوعات المحذوفة موضوعات أخرى تلحق التعليم بركب العصر ٠

وكعادة الوزراء فى مصر عندما يدفعون بعض كبار مرؤسيهم أو مستشاريهم ، فى كل عهد وزمان ، حتى اليوم ، ونحن نودع عام ١٩٩٨ ، للرد على منتقديهم ، فيهرع هؤلاء إثباتا للولاء ، وربما بغير دفع ولا حث ، يتطوعون هم من أنفسهم زلفة ونفاقا ، يكتب محمود الدقن فى نفس المكان بتاريخ ١/٢٤ مبرزا أن ما حدث من اختصار إنما هو تعميم لنظام مدرسة مدينة نصر التجريبية التى أنشئت بمساعدة ألمانيا الشرقية فى عام ١٩٧٢، وينسى صاحبنا أن مدة الإلزام وقتها كانت ست سنوات وبالتالى فجعل هذه المدرسة مدة التعليم ثمانية ، كان يعد تقدما ، ثم إن مد الإلزام إلى تسع سنوات تم بعد إنشاء هذه المدرسة بعشر سنوات (١٩٨١) ، فهل غفل مسئولو التعليم عن ذلك ؟ وإذا كانت تلك تجربة ، فهل ننتظر ١٦ عاما حتى نعممها ؟ وفضلا عن هذا كله ، فإن هذه المدرسة كانت " تجربة " ذات طابع خاص للتعليم البولوتيكنيكى ، تلك الصيغة التى كانت شائعة فى بلدان الدول الاشتراكية ، وبالتالى فلم تكن أبدا لإثبات أو نفى : هل تكون مدة التعليم الابتدائى خمس أو ست سنوات ؟ !!

وعلى يومين ، كتب أيضا د٠ محمد عزت عبد الموجود ، مستشار الوزير ، ومدير المركز القومى للبحوث التربوية فى ذلك الوقت ، وكان هو المحرك الخفى لما تم من تعديل ، وتحت نفس مظلة يوميات بهاء الدين ، يؤكد أن ما سعى التشريع إلى تحقيقه متمثل فى استيعاب جميع من هم فى سن الإلزام بسبب ما سيتوافر من فصول كانت مخصصة للصف السادس ، ومع تكثيف حركة البناء المدرسى ، وكذلك توفير تعليم أفضل فى فصول أقل ازدحاما ، وفى عام دراسى كامل تزيد مدته عن العام الحالى (١٩٨٨) ٤٠٪ (لم يحدث حتى الآن) ، وإذا أضفنا إلى ذلك جهود الوزارة فى توفير مناهج مطورة متكاملة ملبية لاحتياجات النمو يقوم على تدريسها معلم أرقى إعدادا وأكثر تدريبا ، فلا شك - فى رأى د٠عزت - أن مثل هذه الإجراءات ستؤدى إلى إتقان التلاميذ لمهارات التعليم الأساسى (القراءة والكتابة والحساب) فى وقت أسرع ،

والاحتفاظ بهم لزمن أطول ، بل إن كاتبنا كان يتوقع ، وفقا لنتائج بحوث سابقة ، أن تحسين الكيف فى المدرسة الابتدائية يؤدى إلى حل مشكلات الكفاءة الداخلية ، أى إلى إنقاص نسب الرسوب والتسرب ، ومن ثم تزيد مدة بقاء التلميذ فى المدرسة وإتقانه للتعلم وعدم ارتداده للأمية ٠

ولعل د٠عزت يعيد النظر الآن ، حيث لم يتحقق شىء ، بعد مرور عشر سنوات من التعديل ، مما قال ، فحالة التعليم الابتدائى زادت سوءا ، فخسرنا سنة تعليمية ، ولم نكسب كيفا تعليميا !!

ومن ألغاز السياسة المصرية أن تعارض لجنة التعليم بالحزب الحاكم ، ما قررته الحكومة وما وافق عليه مجلس الشعب الذى يشكل الحزب الوطنى٩٠٪ من نوابه ، من اختصار مدة التعليم الابتدائى ، لكن هذا اللغز يمكن أن يفهم أولا ، إذا تنبهنا أن الحزب الوطنى هو حزب الحكومة وليست الحكومة هى حكومة الحزب الوطنى !! وثانيا ، أن المسألة مسألة صراعات وخلافات شخصية بين وزير سابق ووزير حالى ، ولابد لكل منهما أن يستند إلى مظهر من مظاهر السلطة لتعزيز رأيه ٠

أما الوزير السابق فهو د٠ فتحى محمد على الذى كان وزيرا للتعليم العالى فى وزارة د٠على لطفى ، السابقة مباشرة على وزارة د٠ عاطف صدقى ،حيث كان د٠ سرور وزيرا للتعليم (بعد ضم التربية والتعليم مع التعليم العالى) ٠ ولما كان التقليد الغالب فى مصر أن يعطى الوزير المحظوظ الذى يترك الوزارة موقعا ما ، فقد اختير د٠ فتحى محمد على رئيسا للجنة التعليم بالحزب الوطنى دون مراعاة لما يمكن أن يكون هناك من توافق أم لا بين السابق واللاحق ، على الرغم مما يزعم دائما أن السياسة التعليمية هى سياسة وزارة وليست سياسة وزير !!

بررت لجنة الحزب رفضها للتعديل الذى حدث ، كما روى ذلك " رفعت فياض " فى تحقيق صحفى بأخبار اليوم فى ١٩٨٩/١/٧، بأن ما ستفعله الوزارة سوف يخلق مشكلة غاية فى التعقيد ، حيث أن هناك ثلاثة أرباع مليون تلميذ يلتحقون سنويا بالصف الأول معا فى سنة واحدة ، ثم يلتحقوا ، فى الغالب معا كذلك بالصف الأول

الإعدادى ، أى سوف نواجه بمليون ونصف طالب بعد ذلك يطلبون الالتحاق بالصف الأول الإعدادى ، وسوف تكون تلك كارثة ، بسبب الكثافة الرهيبة الموجودة الآن فى الفصول ٠

وتدلل لجنة التعليم بالحزب على ذلك ، وطبقا للدراسات التعليمية والإحصائية ، أنه إذا أردنا تخفيض كثافة الفصول فى المدارس الحكومية إلى ٤٥ تلميذا فقط فسوف نحتاج إلى بناء ٤٧ ألف فصل جديد لم نبن منها فصلا واحدا حتى صدور هذا الرأى ٠ أما إذا أردنا إبقاء الفترة الثانية فسنكون فى حاجة لبناء ٣٧ ألف فصل جديد ، ولكى نلغى الفترة الثالثة سنحتاج لبناء ثلاثة آلاف فصل جديد ٠

كذلك ذكر تقرير لجنة التعليم أن مدة الدراسة فى الفترات العادية ، أى فى ظل نظام اليوم الكامل تصل إلى ست ساعات ، وفى ظل وجود فترتين تصل إلى ٤ ساعات ، وفى ظل وجود ٣ فترات ، تصل إلى ٣ ساعات ، فكيف سنخفض السلم التعليمى فى ظل هذا الضغط الشديد لمدة الدراسة ؟ كما أن الاختصار سوف يؤدى إلى تخريج جيلين كاملين من الخريجين فى سنة واحدة لم يستعد المجتمع لاستيعابهما نظرا لطول طابور البطالة الموجود من الخريجين ٠

وبأسلوب غاية فى السخرية يكتب " وحيد غازى " فى صحيفة الأحرار بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣ بعنوان (اتقوا الله) ، بأننا ، شعوب العالم الثالث ، اعتدنا أن نطق مصائرنا على أمزجة المسئولين ٠٠ يأتى إلى الحكم مسئول يعجبه الانغلاق فينغلق اقتصادنا وننغلق معه ونسبح بحمد الله للانغلاق ، ثم يأتى مسئول آخر يكره الانغلاق ، ويروقه الانفتاح فينفتح ونفتح معه ، ونبدأ فى لعن الانغلاق وأيامه ٠٠ وهكذا ٠

ثم اتسعت دائرة " أمزجة المسئولين " لتشمل أطفالنا ، فقررت وزارة التعليم فجأة اختصار سنة من التعليم الابتدائى ، بعد أن كانت قد قررت منذ سبع سنوات زيادة مدة الإلزام من ست إلى تسع ٠٠ اجتمع د٠ سرور مع عدد من مستشاريه فى فندق درجة أولى لمدة يومين " أكل وشرب والذى منه " وخرجوا بهذه الفكرة الجهنمية ٠ ووصف

الكاتب ما حدث بأنه " لعب عيال وضحك على الذقون " ، وغير ذلك من الصفات المشينة حقا !!

وفى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٩/١/٣١ كتب " ممدوح قاسم " تحقيقا عما حدث نتيجة التطبيق المفاجىء للتعديل ، فبعد أن استلم تلاميذ الصف الخامس كتبهم ، أضيف إليهم منهج السنة السادسة الملغاة ، بغير استعدادات ولا تحضير ! ، وسأل المحرر مدرسا عما حدث فأجاب : منهج العام بأكمله أصبح يدرس فى نصف عام فقط ، وفى نصفه الثانى ، يدرس منهج السنة السادسة . وأضاف مدرس آخر : أخطر من ذلك أن الرسوب فى امتحان نصف السنة لا يمكن الطالب من الالتحاق بالصف الأول الإعدادى إلا بعد تأدية امتحان الملحق فى أجازة آخر العام ، وبعد أن يكون قد اجتاز امتحان الصف السادس فى النصف الثانى من العام الدراسى القائم ، أما الرسوب فى نصف العام فلا يؤدى إلى الحرمان من النصف الثانى من الدراسة . والغريب أن الطالب من قبل كان ينقل آليا من الصف السادس إلى السنة الأولى الإعدادى منذ أن اعتبرت المدرستان الابتدائية والإعدادية مرحلة واحدة هى مرحلة التعليم الأساسى .

ويصح للمرء ، بعد أن مرت عشر سنوات على هذا الذى حدث ، ثم ماذا ؟ لم يحدث شىء .. كتب الأساتذة والكتاب ، وصرخ كثيرون منبهين إلى مشكلات وأخطار توقعوا أن تحدث ، وحدثت فعلا ، لكن المسئول عندنا عادة لا يمكن أن يتراجع ، إذ يعتبر ذلك هزيمة وليس نزولا على رأى الناس ، لأن الجماهير لم يكن لها رأى فى توليه ، فلماذا يطلب رضاها ؟ بينما نجد أنه فى النظام الديموقراطى الصادق يعتبر نزول المسئول على رأى الجماهير انتصارا ، ليس انتصارا لهذا أو ذاك من الناس ، فالأشخاص فى النظام الديموقراطى ليسوا هم المحك ، ولكن الانتصار يكون للديموقراطية نفسها ولمصلحة الجماهير نفسها ، بما فيهم المسئول ، وقبل هذا وذاك يكون الانتصار لمستقبل الأمة الذى ستواجهه أجيالنا الجديدة .

وبدأت النذر فى الظهور .. جاء وزير جديد ، وبدأت أخبار اليوم أول حلقة فى سلسلة تحقيقات كانت تنوى ، كما علمنا فى حينه ، أن تقوم بها لكشف سلبيات إلغاء السنة السادسة ، لكن ما أن ظهرت الحلقة الأولى ، وجهزت بنفسى العديد من البحوث

والدراسات التى طلب منى المحرر تزويده بها حتى يواصل الحملة ، إذا بحالة من الصمت التام !! كانت الحلقة الأولى لرفعت فياض فى عدد ١٩٩١/٨/١٧ بعنوان (ورطة .. فى وزارة التربية والتعليم .. قرار اختصار سنة من التعليم الابتدائى سيؤدى إلى كارثة ..) .

ولم يكن المقصود بالكارثة إلا ما سبق أن نبه إليه كثيرون ألا وهو وجود دفعتين مرة واحدة تطرقان أبواب التعليم الثانوى ، ليواجه كل المشكلات التى تصوروا أنهم أزالوها من أمام التعليم الابتدائى ، نعم أزالوها ، ولكن ليضعوها أمام التعليم الإعدادى ، ومن بعده الثانوى ، ثم الجامعة ، حيث ستكون الضائقة المالية – الشماعة الرئيسية – قد خفت حدتها إلى حد كبير ، ويصبح السبب الجوهرى للاختصار قد أصبح فى خبر كان !! وأصبح همس يدور بصوت خافت أحيانا وبصوت مسموع أحيانا أخرى بأن مستشارى الوزير السابق قد قدموا له بيانات خاطئة عن إمكانية خفض السلم التعليمى فى مرحلة التعليم الأساسى دون أن يؤثر ذلك على العملية التعليمية .

إن هذا فى حد ذاته عذر أقبح من ذنب ، فلو أن هناك " شفافية " بحيث تطرح المسألة على الرأى العام ولا تظل حبيسة مكاتب الخبراء ، لاكتشفت الأخطاء المتوقعة . وقد يقول البعض أن هذه مسألة " فنية " و" علمية " لا يبت فيها الرأى العام ، وهذا إذا كان يحمل بعض الصواب ، لكن ليس الصواب كله ، فدائرة المستشارين الذين يحيطون بالوزير عادة ما يختارون على أسس " شخصية " ، كما نقول ونكرر كثيرا ، والرأى العام فيه كذلك خبراء ومتخصصين سوف تتاح لهم الفرصة للإدلاء بدلوهم .

فماذا كان رأى الوزارة فى المشكلة بعد أن بدأت أعراضها تظهر؟ قال المهندس محمد أحمد هريدى وكيل أول الوزارة للمحرر أن من بين الاتجاهات المطروحة لمواجهة المشكلة هو تحويل بعض مدارس الثانوى العام إلى نظام الفترتين ، وذلك لأول مرة ، والاستفادة من بعض الفصول التى يمكن توفيرها فى المدارس الإعدادية وإلحاقها مؤقتا بالمدارس الثانوية !! وهذا رأى غريب حقا ، فقد كان من أحد أسباب إنقاص السنة تقليل تعدد الفترات فى التعليم الابتدائى ، فهل نقللها من هنا لنصدرها إلى مرحلة أخرى ؟!

وعرض المحرر لنتائج دراسة قام بها د٠ أحمد إسماعيل حجى أكد فيها أن اختصار السنة السادسة قد وفر للدولة ١٣ مليون جنيه فقط ، وهو مبلغ ضئيل فى ميزانية تصل إلى مليارين ٠هذا إذا كان المعيار مجرد أرقام مالية ، فماذا يكون الحال لو قدر لنا أن نقيس الخسائر التعليمية ؟ كذلك فإن الزعم بأن الاختصار يوفر فصولا غير صحيح إلا بعد أن يتخرج الفوج المزدوج من التعليم قبل الجامعى ، علما بأنه يتطلب فى التعليم الثانوى موازنة أكبر من تلك التى ادعت الوزارة أنها توفرها٠

ولما سأل المحرر د٠ سعيد إسماعيل على عن رأيه ، كان مما قاله أنه نظرا لاتجاه السياسة التعليمية إلى أن يتم توجيه ما يقرب من ٧٠٪ من خريجى الإعدادية للتعليم الفنى وما يقرب من ٣٠٪ للتعليم العام ، فمعنى ذلك أن التعليم الفنى سيطرق أبوابه فجأة فى العام القادم ما يقرب من المليون طالب على الأقل ، فى الوقت الذى لم يتهيأ فيه هذا التعليم لذلك ، لا من حيث عدد المدارس ولا من حيث الفصول والتجهيزات التى تعتبر مقوما أساسيا من مقومات التعليم الفنى ، فضلا عن الصعوبة الشديدة ، لأن التكلفة هنا أضعاف التكلفة فى التعليم العام ، ولهذا فإن ما تصورنا أننا قد وفرناه فى التعليم الابتدائى أصبحنا مطالبين بدفع أضعافه فى التعليم الفنى ، وأصبح التعليم الفنى مهددا - ولأول مرة ــ بأن تعمل مدارسه أو بعضها فترتين ٠

تدنى الإمكانات وسوء الخدمة التعليمية :

وتضافرت ظروف عدة لتجعل من التعليم الابتدائى يسير على طريق ملىء بالعثرات الضخمة التى تجعل من الخدمة التعليمية فيه تقل عن حد الأمان التربوى إلى درجة مخجلة حقا ٠ فعلى سبيل المثال نجد أن عدد الأطفال فى سن الإلزام يزداد سنويا بصورة ملحوظة نظرا لما هو معروف من تزايد فى السكان كبير ، وليست هناك مبان مدرسية تواجه هذه الزيادة الكبيرة فى عدد الأطفال ، بالإضافة إلى المشكلة القائمة وهى تعدد الفترات بالمدارس ٠ ولا شك أن ندرة المواقع التى تصلح لبناء المدارس بسبب زحام المدن بالمبانى السكنية يزيد من تعقيد هذه المشكلة ٠

وينقل لنا " طلعت رميح " بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧ أنه وفقا لدراسة للمجلس القومى للتعليم عن الاستيعاب فى الفترة من ٧٠-١٩٧٥فإن خمس أطفال مصر لم توفر لهم الدولة مكانا بالمدرسة ٠ وتزداد الحالة سوءا بعد ذلك ، فنسبة الاستيعاب فى العام ٧٦/٧٥، كانت ٨١,٢٪ أصبحت عام ٨١/٨٠ (٨٠,٨٪) ، أى ظل خمس أطفال مصر لا يلتحقون بالمدرسة ٠

واستقرأ المحرر الوضع فى بعض المدارس ، مثلا فى الجيزة ، بولاق الدكرور ، فى مدينة زينين مدرسة تحمل ثلاثة أسماء : للفترة الصباحية " زينين الجديدة " وللفترة الوسيطة : " زينين الجديدة ف٢" ، واسم الفترة المسائية " الإمام البوصيرى " ٠ والمدرسة بها ١٥ فصلا ، وفصلان مغلقان لأنهما آيليتان للسقوط وذلك منذ عشر سنوات ! يدرس فى هذه الفصول ال١٥ ثلاثة ألاف تلميذ ، وذكر الإسكان أن المدرسة صنفت فى فئة الآيل للسقوط ٠ وعلى جوانب المدرسة خرابة ترمى فيها القمامة ، وتطفح فيها المجارى ، ودورات المياه بلا مياه ، وأحيانا بلا أبواب !!

وكتب عبد الفتاح منتصر فى الشعب بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٢ متسائلا عن حال المدارس بعد مرور شهور على إعلان محافظة مثل محافظة القليوبية أن المدارس مستعدة للدراسة ؟ فى مدرسة بيجام الابتدائية المشتركة بشبرا الخيمة ، وهى منشأة حديثا ، عدد تلاميذها ٧٠٠ تلميذ ، ظلوا أسبوعا كاملا من بداية الدراسة يجلسون على الأرض دون مقعد واحد ، وبعد ذلك أتوا للمدرسة بمقاعد تكفى فقط ل ٣٠٠ تلميذ، أى أن هناك ٤٠٠ منهم بلا مقاعد ٠ كذلك أكد المحرر أنه لم تنشأ دورة مياه واحدة للتلاميذ مما جعلهم يستخدون " جانبا " من المدرسة كدورة مياه مفتوحة !! مما تسبب فى انبعاث الروائح الكريهة التى تزكم أنوف التلاميذ والمدرسين والجيران !!

ووفقا لإحصاءات رسمية تضمنها تحقيق " محمد امبابى " بجريدة مايو فى ١٩٨٦/٢/٢٤، نعرف أن عدد المبانىالمدرسية بالمرحلة الأولى ٩٦٢١ مبنى منها ٩٦٦ مبنى غير صالح للاستعمال ويحتاج إلى إحلال فورى ، وهناك حوالى ٢٨٠١مبنى يحتاج لإصلاحات جوهرية ، وأن نظام الفترات قد جعل هناك حوالى ٣١٢٣ مدرسة بلا

مبنى خاص بها ٠وبلغ عدد الأطفال الذين هم فى سن الإلزام عام ١٩٨٦ مليونا و٢٢٣ ألف و٤٨٦ طفلا ، قبل منهم بالمرحلة الأولى مليون و١٠٩ ألف فقط ٠

وقال " زكى الشيباوى " مدير مدارس المبتديان ورئيس جمعية أصحاب المدارس الخاصة أنه بالإضافة إلى قلة المبانى المدرسية التى لا تسمح بالاستيعاب المطلوب للأطفال الملزمين هناك كثير من المدارس التى لا تملكها الوزارة ولكنها تؤجرها من أصحابها منذ سنوات طويلة ، وتصل هذه النسبة إلى ما يقرب من ٧٠٪ من عدد المدارس الموجودة ، وإن كنا نشك كثيرا فى هذا الرقم ! وبعض أصحاب هذه المدارس قاموا برفع دعوى أمام القضاء ضد وزارة التربية والتعليم لاسترداد تلك المبانى لصالحهم ، وللأسف فإن هذه المبانى تحتل مواقع هامة وسط المناطق السكنية ولا يمكن تعويضها ٠

وحتى نعى جيدا تلك التصريحات الوردية التى ينطلق بها بعض الوزراء فإنها فرصة لنا ونحن نقلب صفحات سنوات مضت ، ونعرف ما حدث بالفعل بعد هذه التصريحات ، نقرأ بسخرية بالغة تلك التأكيدات التى راح منصور حسين وزير التعليم فى ذلك الوقت (١٩٨٦) بأن الوزارة جادة فى الوصول بالاستيعاب إلى ١٠٠٪، وهو من ثم يطمئن المواطنين ، وقال هذه الجملة الشهيرة أن الوزارة قد أعدت خطة كاملة ودراسة شاملة لتحقيق هذا !! وبعدها بعامين فقط حدث ما حدث على يد د٠سرور الذى كانت حجته الكبرى تعدد الفترات وتكدس التلاميذ ، وعجز الوزارة عن استيعاب الأطفال الملزمين ، وهكذا جاءت طمأنينة منصور حسين ، وبعد حجج سرور بعامين أو ثلاثة تبين لنا أيضا أن كل الوعود التى وعد بها للتعليم الابتدائى لم تتحقق !!

وتنشر الصحف أخبارا وشكاوى عن مسلسل سوء المبانى المدرسية أحيانا، وانعدامها أحيانا أخرى ، فمن ذلك :

- ما نشرته الشعب فى ٨٧/١٢/١٠ من أنه تم إنشاء مدرسة نجع معوض الابتدائية بقوص عن طريق الجهود الذاتية ، وقد حضر افتتاحها كافة المسئولين بإدارة قوص التعليمية وسط احتفال كبير ، ورغم ذلك ما زالت المدرسة بلا مقاعد نهائيا ، وما زال

التلاميذ يجلسون على البلاط رغم الشتاء القارس ورغم تقدم العديد من الشكاوى لكافة الجهات المسئولة .

- وكذلك ما نشرته الشعب فى ٨٨/١٠/١٠ أيضا من أن أهالى القراقرة مركز منيا القمح ، قد تبرعوا بمساحة ١٦ قيراط من الأرض الزراعية لبناء مدرسة للتعليم الأساسى منذ عام ١٩٨٣ ، والغريب أن الجهات المسئولة لم تقم حتى وقت النشر بمجرد الشروع فى بناء المدرسة .

- وأرسل عدد من أولياء الأمور إلى الوفد بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٧ عن انهيار سقف مدرسة الشواطىء بمدينة بلقاس فى الدقهلية على رؤوس التلاميذ يوم ١٨ سبتمبر الماضى ، بسبب الإهمال الشديد من المسئولين . كان الأهالى قد تقدموا منذ ثلاث سنوات بشكاوى من أن المدرسة بها تصدعات ، وآيلة للسسقوط ، ونفت اللجنة الفنية التابعة للإدارة الهندسية بمجلس المدينة ذلك وأكدت صلاحية المبنى ، وقامت بإجراء ترميمات للمدرسة ، ويحشر التلاميذ بتلك المدرسة ٩٠٠ تلميذ وتلميذة ، فى حين أن طاقتها ٤٥٠ طالبا منذ إنشائها عام ٤٦ .

وتحرك المسئولون بعد خراب الديار ، وبعد وقوع الكارثة وأقروا بعدم صلاحية المدرسة ، وقاموا بصرف مبلغ مائة جنيه لكل طفل مصاب ووسط صخب الأهالى وصراخ الأطفال حمل الآباء أبناءهم إلى الوحدة الصحية بالبلدة فلم يجدوا الطبيب بها ولم تجر لهم إسعافات ، وأخيرا أقر المسئولون بالمدينة نقل تلاميذ المدرسة إلى مدرسة أبو دشيشة الابتدائية ، والتى تبعد عن البلدة مسافة ٣ كيلومتر ، مما يستلزم سفر هؤلاء الأطفال يوميا إلى المدرسة ، وتتفاقم المشكلة شتاء ، خاصة أن هذه المدرسة الأخيرة بها نفس كثافة زميلتها المنهارة !!

الصورة السابقة مرت عليها عدة سنوات ، فماذا صار إليه الوضع الحالى ؟ الإجابة نجدها فى تحقيق لجريدة الأهالى فى ١٩٩٨/٩/١٦، والتى لا يمكن أن تتهم بالافتراء على وزير التربية (بهاء الدين) فالمعروف أن العلاقة بينهما طيبة للغاية .

والتحقيق لمجموعة تتكون من عبد الستار حتيتة - حسين المصرى - أحمد وهدان - أسامة شمس الدين - جمال حراجى ٠

يقول التحقيق أن مدينة الأقصرلا تزال ، وكذلك قراها ، تعانى من خطر انهيار المدارس ، فمع بداية العام الدراسى الجديد ، هناك مبان تحتاج إلى إزالة ، قبل أن تنهار على رؤوس (من الطريف أن خطأ مطبعيا جعلها " رؤساء " !) التلاميذ ٠ وينقل التحقيق أن " عادل ثروت غزال " - وكيل المجلس الشعبى فى الأقصر - أكد أن مدرسة القبلى محمولا الابتدائية - هكذا ورد السم فى الفاكس - مبنية بالطوب اللبن منذ أكثر من ثلاثين عاما ، وأسقف الفصول من جذوع الشجر وسعف النخيل ٠ وهناك العديد من المخاطبات يحذر معظمها من خطورة المبنى على حياة التلاميذ ، وأخرى تقول بعدم صلاحية المدرسة للعملية التعليمية من أساسها ٠ وتعرضت خلال الأعوام الماضية للسيول والزلزال مما أدى إلى تصدع الحوائط ٠

وفى مدرسة حاجز الضبعية بالأقصر أيضا ، تضيف علا عبد الظاهر ، أن المدرسة مبنية بالطوب اللبن أيضا ومسقوفة بالجريد ، وبدون سور ، ويعمل المبنى فترة ابتدائى وفترة إعدادى ، والأساسات متهالكة ، ودورات المياه غير صالحة للاستخدام الآدمى !

وفوق ذلك يؤكد أعضاء مجلس قروى " قامولا " بالبر الغربى بالأقصر أن أكثر من ٥٠٪ من مدارس القرية مهدد بالانهيار ، ومدرسة نجع الغزال صدر لها قرار إزالة ولم ينفذ حتى وقت إجراء التحقيق الصحفى ٠

ويبدو - كما يرجح التحقيق - " أن أرواح التلاميذ لا تعنى المسئولين " ، فحالات المدارس التى صدر لها قرارات إزالة كثيرة ، ومع ذلك لا تزال العملية التعليمية تجرى داخلها مع الآلاف من التلاميذ ٠ فى مطروح أثبت تقرير عن مدرسة القصر الابتدائية القديمة عدم صلاحيتها وأنها معرضة للانهيار على رؤوس التلاميذ ، ورغم أن هناك مدرسة جديدة بالمنطقة (القصر الجديدة الابتدائية) إلا أن المسئولين لم يحركوا ساكنا ، فيما يقول كاتبو التحقيق ٠

وفى محافظة المنوفية - على سبيل المثال أيضا - صدر قرار بإزالة مدرسة تيرة الابتدائية بطلخا (يبدو أن المحرر لم يتبين جيدا المحافظة التى تتبعها) ، لكن القرار لم ينفذ منذ أكثر من سنتين . ونقل المحرر عن " عبد المنعم عبد الفتاح الإمام " - مدرس أول بالمدرسة - أنه جاءالقرار فى ذلك الوقت بإزالة مبنى المدرسة بالكامل وتسويته بالأرض لأنه يشكل خطورة على حياة التلاميذ ، ولم ينفذ القرار ، رغم قيام هيئة الأبنية التعليمية العام الماضى (٩٧) بحصر الأنقاض (الأبواب والنوافذ) بالمدرسة ، وهذه المدرسة بالذات تنقسم إلى مدرستين : تيرة ١ وتيرة ٢ ، وبكل مدرسة ١٠ حجرات دراسية) ، بينما المثبت فى سجلات المدرستين ١٥ فصلا ، وهو ما يثبت أن عدد التلاميذ أكثر بكثير من عدد الفصول ، وتضطر إدارة المدرستين لضم كل ثلاثة فصول فى فصل دراسى واحد !

وينتقى أحمد بهاء الدين فى يومياته بأهرام ١٩٨٩/١/١٦، جزئية قد تبدو هينة إلى حد ما وهى أوراق أسئلة فى المدرسة الابتدائية ، لا يناقشها من حيث " المحتوى " ، فهذه قصة أخرى طويلة كما يقول كاتبنا ، ولكن من حيث" الشكل " ، الشكل الذى يشعرنا بأنه مؤشر هام لروح العمل ، إلى أى حد يلتزم بشروط الإتقان أم يغلب عليه الإهمال والاستهانة وقلة الاكتراث وعدم المبالاة . وهو لا يشير صراحة إلى أن الأسئلة موضوع الكلام هى مما يخص المدرسة الابتدائية ، لكنه إذ يقول أن من وجهت إليهم الأسئلة هم تلاميذ بين سن السابعة والعاشرة من العمر لا نخطىء بطبيعة الحال عندما نؤكد أنها بالضرورة لتلاميذ ابتدائى .

إن ورق الامتحان من أكثر أنواع الورق سوءا ، والأسئلة المكتوبة بخط اليد وليس بالآلة الكاتبة ، وماكينة الرونيو التى تطبع الأسئلة لا شك فى أنها فى حاجة إلى تبديل أو تصليح ، فهى تجعل قراءة الأسئلة شبه مستحيلة من رداءة الطباعة وتشويهها ، فقراءتها متعذرة على مثل الكاتب ، فما بالنا بتلاميذ هذه أعمارهم ؟ وخط اليد المكتوب به خط بالغ الرداءة " نكش فراخ " ، وإذا كان هذا هو خط المعلمين ، فماذا يكون خط التلاميذ ؟ حتى ورقة امتحان التربية الدينية ، والتى من المفروض أن يكون كاتبها معلم لغة عربية ، يستنكر " بهاء " خطها الردىء ، إذ يبدو الخط وكأنه خط إنسان لا يحسن القراءة والكتابة !! ويتساءل التلاميذ أثناء الامتحان عن حل ألغاز الخط ، فمن

المراقبين من يشرح ويوضح ، ومنهم من يشخط وينطر ، ومنهم من يعجز بدوره عن تفسير الكلمات !

بطبيعة الحال سوف يهب الكسالى المتقاعسون ليردوا على كاتبنا بأن المشكلة مشكلة إمكانيات ، وأن ليس لديهم مال ليشتروا ورقا جيدا ، وآلات كاتبة ، ماكينات رونيو جديدة ، وهو يستبعد كل هذه الجوانب ويسأل عن جوانب " بشرية " ليس لها ميزانية ، ولا ترتبط بوجود إمكانيات .. الاهتمام ومحاولة الإتقان فى العمل وتأدية الواجب .. يتحدث عن صفات بشرية سلوكية ، لا تدخل فى بند ديوننا ومفاوضاتنا مع صندوق النقد الدولى ." الجهد البشرى ، سلوك الإتقان وأداء الواجب ، وإرضاء الضمير أهم فى تغيير أحوالنا من قيمة كل الديون والقروض " ، ثم يتساءل أخيرا : " على أى قيم نربى التلميذ الصغير ؟ ".

وفى أهرام ١٩٨٦/١١/٢٧ تحقيق ل" أسامة الشيخ " عن كثافة الفصول ، وذلك تعليقا على قرار مجلس الوزراء بإلغاء الفترة الثالثة . والحق أن الإصابة ب" الفترة الثالثة " كانت تظهر وتكمن فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، وكانت تصيب بصورة أساسية التعليم الابتدائى ، وبصورة أخف التعليم الإعدادى . وتشخيص المرض يؤكد أن سببه كثافة عالية من عدد التلاميذ فى سن الإلزام لا يقابلها عدد كاف من المبانى المدرسية ، وبالتالى فإن قرار إلغاء الفترة الثالثة لم يؤثر بشكل كبير إلا على محافظة القاهرة ومنطقة غرب الجيزة وشبرا الخيمة بمحافظة القليوبية ، بينما يكون التأثير محدودا عن باقى المحافظات والتى تظهر فيها بعض " الحالات " ما بين الحين والآخر!

من هنا وجدنا أن القرار قد أدى إلى القضاء على ٨٩ فترة دراسية بمحافظة القاهرة وحدها . وبطبيعة الحال فقد أدى ذلك إلى توفير نفقات كثيرة ، منها أجور المدرسين واستهلاك الأثاث والمبانى والكهرباء .. وإذا كان هذا تنفيذا لسياسة " ضغط الإنفاق " فبماذا أثر على التعليم نفسه ؟

أكد المحرر من خلال استقرائه للوقائع أن الآثار كانت مؤسفة وخطيرة ، فقد ارتفعت كثافة الفصول حتى تجاوزت ال١٠٠ تلميذ داخل الفصل الواحد فى مناطق حلوان والزاوية الحمراء وشرق القاهرة ومصر القديمة وشبرا الخيمة ، وذلك دون مبالغة ، ففى مدرسة الفاروق عمر بن الخطاب التابعة لإدارة شرق القاهرة التعليمية بلغت كثافة الفصل ١٢٥ تلميذا فى الفصل الواحد ، وفىمدرسة عمر المختار ١٠٢ تلميذ وفى مدرسة أحمد فتح العقاد ١٠٤ وفى مدرسة عرب النصر ١٠٦ ، كما تجاوزت كثافة الفصول ال ١١٠ تلاميذ فى مدارس العاشر من رمضان وإسماعيل القبانى وزهرة المدائن التابعة لإدارة شبرا التعليمية ٠٠ كل هذا علما بأن الكثافة المقررة من الوزارة هى ٤٥ تلميذ فى الفصل الواحد !

وصرح ناظر مدرسة - رفض ذكر اسمه - للمحرر أنه بعد مرور خمسة أيام من بدء الدراسة قرروا إلغاء الفسحة - أى فترة الراحة - حرصا على سلامة التلاميذ ، وذلك بعد إصابة ستة تلاميذ بجراح شديدة ، جميعها استوجبت " الخياطة " خلال الأيام الخمسة نتيجة لسقوط الأطفال تحت أقدام بعضهم البعض أثناء صعود وهبوط هذا الطوفان البشرى من الفصل على سلالم المبنى ، وأيضا أثناء الفسحة داخل الفناء الذى لا يتسع لأكثر من ربع هذا العدد ٠ وأيضا اضطروا أن يلغوا جرس نهاية اليوم ، حتى يتجنبوا ما يمكن أن يحدث نتيجة التدافع من أجل الخروج ، وبدلا من ذلك قاموا بإخراجهم فصلا فصلا ! وبالمتابعة تبين أن أغلب مدارس المنطقة - قطاع الشرابية - قد انتهجت نفس الأسلوب رغما عنها ٠

كذلك صرح مدرس - رفض ذكر اسمه - للمحرر أنه عندما دخل فصله لأول مرة ووجد به ١٢٠ تلميذا أصيب بالذهول ، فالسيطرة على ١٢٠ طفلا فى مكان ضيق للغاية أمر رهيب ، ويعتقد أن الله لو أكرمه واستطاع أن ينفق الوقت فى مجرد " ضبط " التلاميذ ، فإن هذا يعد إنجازا يمكن الاكتفاء به ، أما " التعليم " فله الله !

ومن الآثار السيئة كذلك لهذا التكدس أن أصبح هناك تلاميذ يجلسون على الأرض ما بين المقاعد والتى يشغلها أيضا ٦ تلاميذ فى كل مقعد ! وعندما يحتج أولياء الأمور

على هذا الوضع الشاذ يصيح فيهم المسئولون بالمدرسة : وأين سنضع أولادكم والفصل لا يكفى حتى لو امتلأ على آخره بالمقاعد ؟

وقد علق د٠جمال ماضى أبو العزايم بأنه إذا تغاضينا عن قلة التركيز التى تصيب التلاميذ وزيادة فرص العدوى حيث أن هناك أمراضا تنتشر بسرعة كبيرة بين الأطفال خاصة وسط الزحام كأمراض الأطفال مثل الحصبة وغيرها والسل الرئوى والأمراض الجلدية وأمراض العيون ، فقد أثبتت دراسة قام بها فى العام السابق على الأطفال فى الفصول المزدحمة والتى لم تكن بالطبع قد وصلت إلى ١٠٠ طفل فى الفصل الواحد ، أن الشخصية السوية تتناسب عكسيا مع عدد تلاميذ الفصل أى أنها تبدأ فى الاختفاء مع زيادة عدد التلاميذ ، وفى دول العالم المتحضر نجد ، وبعد تجارب نفسية عديدة ، أن كثافة الفصل لا تزيد على ٢٠ طالبا بأى حال من الأحوال ٠

وبالنسبة لإلغاء الفسحة ، فإنها فترة الراحة التى ينطلق فيها الأطفال ، وبالتالى فكأننا " حبسناهم " داخل الفصول خاصة ، ومع شعور الطفل بالزحام وعدم راحته فى الجلوس وضغط زملائه عليه جسمانيا وعصبيا ، فكل هذا يؤدى فى أغلب الأحوال إلى مشكلات نفسية كثيرة للغاية ، إما الانطواء أو العدوانية ، وغير هذا وذاك من مشكلات معروفة تنتج عن الازدحام الشديد ٠٠ولعل هذا ما دعا بعض الإدارات التعليمية إلى العودة للفترة الثالثة مرة أخرى ، حيث كانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار ٠٠ !!

أما مستوى العملية التعليمية ، فقد تعددت مظاهر الشكوى من تدنيه :

- فبريد الأهرام ينشر فى ١٩٨٦/٨/٦رسالة من طبيبة شابة تدرس الماجيستير وضع عنوانا لها (هذه الاكتشافات المذهلة !) ، ذكرت فيها أنها ذات يوم طلب منها بواب العمارة التى تقطنها أن تساعد ابنه المنقول إلى الصف الثالث الإعدادى فى مادة اللغة الإنجليزية لأنه ضعيف فيها ، واتفقت مع الصبى أن يحضر كتاب الصف الثانى لمراجعته معه قبل أن تبدأ فى كتاب الصف الثالث مع بداية العام الجديد ، وكانت المفاجأة الأولى لها أنه فقد كتابه منذ بداية العام الدراسى ومع هذا نجح فى امتحان اللغة الإنجليزية ، فطلبت منه مع ذهولها الشديد أن يحضر كتابا بأية طريقة ، وبالفعل

أحضره ، وكانت المفاجأة الثانية المذهلة أن هذا الفتى الذى نجح بدون ملحق فى الإنجليزية لا يعرف شكل الحروف ولا هجائها ولا يستطيع أن يميز أغلبها عن بعضها ، ومع كل هذا بدأت معه من الصفر ، فكانت المفاجأة الثالثة المذهلة ، فحين طلبت منه صدفة أن يطرح رقما مثل " ٦٠٤١ - ٥٢٨٢ " فشل ، فسارعت باستدعاء أخته الناجحة فى الشهادة الابتدائية بمجموع ٧٠٪ ففشلت هى الأخرى ، وفشل أيضا أخوه التلميذ بالمدرسة الابتدائية ، ، ولنا أن نتصور مدى ذهول الطبيبة صاحبة الرسالة ، فأرسلتهم من حيث أتوا لتستدرك الموقف ولتبدأ كل شىء من جديد .

وتتساءل الطبيبة : ماذا يجرى فى المدارس ياسيدى ؟ وما السبب فى أن كثرة العدد حجة أصبحت غير مقبولة ، إذن أين الامتحانات ؟ وهل يمكن أن نصدق أن ينجح إنسان فى الإنجليزية بدون أن يكون لديه الكتاب وأن ينجح فى الجبر والهندسة بدون أن يتعلم الجمع والطرح والقسمة حتى فى الشهادات العامة ؟ إنها لكارثة فوق كل تصور !!

- والصحفى المعروف محمود عارف يكتب فى مايو ، بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٧ يكرر لنا هنا نفس الحقيقة المذهلة المؤسفة ، وإن كانت الواقعة مختلفة ، إذ كتب أنه كان فى زيارة لنادى المعلمين - محافظة الجيزة ، ولفت نظره وشد انتباهه الهياج الصاخب الذى أحدثه ولى أمر تلميذة بالفرقة الرابعة الابتدائية ، كان ثائرا ، غاضبا ، متوعدا كل المسئولين فى مديرية التعليم بالويل والثبور وعظائم الأمور على ما آل إليه حال ابنته من جهل شديد بالقراءة والكتابة ، ووقف أصدقاؤه يهدئون من ثورته ، واقترب المحرر منه ليعرف سر هذه الغضبة الشديدة :

قال الأب والحزن يعصر قلبه أنه فوجىء بأن ابنته الصغيرة لا تعرف القراءة رغم أنها فى الفرقة الرابعة من الحلقة الدراسية الأولى من التعليم الأساسى .. لم تتغيب عن مدرستها طوال العام الدراسى يوما واحدا ، وزاد الطين بلة - كما يقول المثل - أن شهادة نجاحها وانتقالها من الفرقة الثالثة إلى الرابعة تشهد بأنها حاصلة على الدرجات النهائية فى اللغة العربية وبقية المواد .. فكيف حدث هذا ؟ وهل هذا معقول ؟ لا تعرف القراءة ودرجات نجاحها ٥٠ من ٥٠؟

وسأل المحرر الأب : وأين كان طوال السنين الماضية ، حتى يكتشف الحقيقة المرة بعد ثلاث سنوات ؟ فقال الأب منفعلا :أنه أخطأ عندما تصور أن ابنته فى مدرسة لها مكانتها وقدسيتها ، وهو خطأ ليس عن عمد أو جهل أو إهمال أو نتيجة بعده عن أسرته بالسفر إلى الخارج ، ولكن لأن عمله يستغرق كل وقته وكل جهده . ولما سأله المحرر عن عمله ، قال أنه مدرس بالمدارس الثانوية الفنية بالجيزة ، فكان رد المحرر أن المصيبة أعظم !! وفسر هذا بأنه إذا كان هذا هو حال ابن أو ابنة المدرس ، فما هو حال أبناء غير المدرسين .. المواطنين العاديين ؟

وهنا قال الرجل محتدا أنه ليس مطلوبا من ولى أمر كل طالب أن يتفرغ لتعليم أبنائه . وإذا كان هذا مطلوبا ، فما هو عمل المدرسة إذن ؟ .. أين مدرس الفصل أو مدرسته ؟ .. أين رقابة ناظر المدرسة ؟ .. أين إشراف بقية القائمة الطويلة من الأسماء والمسميات من مدرس أول - موجه - رئيس قسم - رئيس أقسام - وكيل مديرية - مدير عام - وكيل وزارة .. الخ

ولما سأل المحرر الأب المدرس عن تعليله لما آل إليه حال ابنته ، قال الرجل ، كمن يدفع التهمة عن ابنته وعن نفسه ، أنها ليست مشكلة ابنته وحدها .. إنما تشاركها زميلات كثيرات وابنته مجرد مثل أو عينة . درجات النجاح فى نهاية العام الدراسى تقول أنها متفوقة فى جميع المواد ، على عكس الواقع المرير ..!!

أليست إجابة المدرس الأب تصور حال التعليم عندنا نتيجة ندرة الصراحة والصدق فى المواجهة ؟ الحرص على أن تظهر التقارير والتصريحات وسائل الإعلام التعليم بأنه على ما يرام ، وأن الوزارة دائما لا تألو جهدها ، وأن المشكلات القائمة إنما هى نتيجة ميراث سابق (دائما هكذا !!) ، فإذا ما صرخ أحد بجزء من الحقيقة اعتبر حقودا مفتريا كذوبا يعمل لحساب جماعات تتربص بالعاملين المخلصين وتسن السكاكين والرماح لذبحه وقتله ، ولا بأس أن تلحقه اتهامات أخرى شرفه وأخلاقه !!

- ويوجه قارىء ، اسمه (جلال السيد عبد الرحيم)، عن أهالى مزاته شرق ، على صفحات جريدة الوفد فىعددها الصادر فى ١٩٩٣/١٢/٢٦، نداء يقول فيه أن المشكلة

تتلخص فى انعدام المستوى التعليمى والثقافى الجيد لطلاب مدرسة مزاته شرق الابتدائية بمحافظة سوهاج إلى أدنى المستويات ، لدرجة أن المدرسة تخرج طلابا بالكاد يكتبون ويقرأون . أما الأسباب فلا تعدو كونها تتعلق بالهيئة التدريسية والإدارية فى المدرسة وجميعهم من أبناء هذه البلدة ، وأبناء المدرسة ذاتها ! أما الطلبة فيقول القارى أن لهم الله ، فهم بالتأكيد ناجحون سواء اطلعوا على المنهج أم لم يطلعوا عليه ، وهم بالتأكيد لن يطلعوا على شىء والحالة هكذا !

ويرى القارىء أن السؤال يطرح نفسه أمام وزير التربية والتعليم والمسئولين فيها .. هل تجد هذه المدرسة وقتا لدى الوزارة لإرسال من يراقب حالها ويطلع عليها ويعمل على إصلاح ما أفسده الدهر (المدرسون فى البلدة ، حسب تعبير القارىء !) ؟ إنه يتوجه بهذا النداء إلى معالى الوزير ولا يفوته القول بأن انعدام الإشراف والرقابة على المدرسة والمدرسين يؤدى حتما إلى مثل هذه الحالة المؤسفة .

وفى مقال شديد اللهجة ، كشفت د. نعمات أحمد فؤاد عن الحال السىء الذى أصبح عليه التعليم الأساسى ، وذلك فى مقالها بأهرام ١٩٩٧/٩/١٧، فهى تبسط أمام القارىء أولا نص أهداف التعليم الابتدائى كما قررها مؤتمر تطويره الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير ١٩٩٣ ، مما هو منشور فى المجلد الأول من مجلة العلوم التربوية الصادرة عن معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، تقول هذه الأهداف :

ا - تعميق انتماء الطفل لوطنه وتاريخه وحضارته .

ب - ترسيخ الإيمان والاعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية واحترام عقائد الآخرين ومقدساتهم وشعائرهم .

ج - اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات بصورة تؤدى إلى التواصل اليسير والفعال بمختلف وسائله من خلال اللغة القومية .

وتفتش كاتبتنا عن أثر هذا فى الواقع ، فماذا تجد؟ فى تقرير المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، تجد فى ص٧٨ : " الإهمال واضح فى استخدام الأحاديث الشفوية ، وصعدت إلى الفصول لغة الشارع " . والأدهى والأمر ، لا فى رأى د.نعمات فقط وإنما فى رأينا كذلك ، أن وزارة التربية امتهنت اللغة العربية وقسمت منهجها

ودرجتها على عامين لتسطيحها وتهميشها ، ثم تتشدق بفرع القراءة وأنها قررت كتاب رئيس مجمع اللغة العربية " شوقى شاعر العصر الحديث " ، ولم تقل أن الكتاب عليه " درجتان ونصف " ، أى أن الطالب على تقديره للكتاب والمؤلف الجليل ، يترك الكتاب عمدا فى صراع جمع الدرجات للمجموع من كتب أخرى عليها خمسون درجة ٠

ثم تعود الكاتبة إلى مؤتمر تطوير التعليم الابتدائى فتجد من مقرراته :" ضرورة توفير مقومات الصحة والسلامة الجسدية والنفسية وما يرتبط بها من مكونات ثقافة البدن ورعايته " ، ثم تعود لاستقراء الواقع وفقا لدراسة المركز القومى للامتحانات فتجد : " توجد مدارس بلا أسوار ، ومدارس أسوارها منخفضة وفى كلتا الحالتين يتم انتهاك هذه المدارس بالمارة واستخدامهم لدورات المياه صباحا ومساءا " ص ٩١ ،ويضيف التقرير : " إن ١٨٦ مدرسة من ٣٠٠٠ بدون دورات مياه ، ولعلنا قد أثبتنا عددا من الشواهد الدالة على ذلك وما هو أشنع منه فى الصفحات القليلة السابقة ٠ وهناك العديد من البحوث والدراسات التى تؤكد أن المبنى المدرسى ليس مجرد " مكان" لحشر التلاميذ وكأنه مأوى ، ولكن لابد أن يكون صورة مصغرة لجوانب حياتية متعددة يخبر فيها التلاميذ مجموعة من الخبرات الأساسية ٠

وبالنسبة لتوصية المؤتمر بغرس العلاقة بين الحق والواجب وبين العطاء والمسئوليات فى إطار من تحقيق الحرية وإقرار الديموقراطية وتعميق احترام الطفل نفسه والآخرين والإحساس بالمسئولية ، ففى رأى الدكتورة ، ورأى جميع المتخصصين ، هى أمور يعمقها فى النفس تعلم الدين " ووزارة التعليم همشت الدين واللغة القومية والتاريخ والتربية القومية " ٠

ولما أشارت د٠نعمات إلى توصية المؤتمر ب" الاستفادة من الخبرات الدولية والعالمية فى تطوير التعليم " وضعت بين يدى القارىء قائمة بموضوعات تمثل نماذج الآخرين للمقارنة والإنقاذ ، وهى تتناول ما يدرسه تلميذ المدرسة الإنجليزية الابتدائية من موضوعات تاريخية ، غاية فى التنوع والعمق ، يكفى منها : " تفسير التاريخ ٠٠ استعمال المصادر التاريخية ٠٠ أهمية البحث التاريخى ٠٠" وهى موضوعات مما يدرس فى مناهج البحث لطلاب الجامعات عندنا ، فكيف بنا نأمل أن يتطاول إلى معرفته

تلميذ الثانوى !! ونفس الأمر بالنسبة إلى موضوعات الجغرافية ، وتتساءل الكاتبة : لماذا سحبت الوزارة الأطلس الذى به اسم فلسطين ؟

وفى بريد أهرام ١٩٩٨/١١/١٨ كتب " عبد المنعم سليم " يقول أنه رأى على شاشة القناة السادسة مساء أول نوفمبر شيئا مذهلا ، وهو برنامج باسم (زيارة مفاجئة) من إعداد خالد عباس وتقديم أيمن عزام ، وكانت الزيارة التلفزيونية إلى بعض مدارس مركز الحامول (كفر الشيخ) ، ودخل مقدم البرنامج بالمشاهدين إلى أحد الفصول الإعدادية وفى صحبته العقيد المهندس رئيس مجلس المدينة ، وناظر المدرسة ، وعند دخول هؤلاء جميعا إلى الفصل وقف التلاميذ والتلميذات ، ثم أشار إليهم المدرس قائلا : اتفضلوا اقعدوا !!

ولاختبار قدرات التلاميذ طلب المدرس من واحد منهم أن يتقدم من السبورة ويكتب كلمة (كفر الشيخ) ، فكتب كلمة كفر بالقاف ، وكلمة الشيخ من حرفى الشين والياء فقط ، وحتى تستكمل المهزلة طلب أحدهم من فتاة أن تكتب شيئا وكانت النتيجة هى العجز التام عن الكتابة !

خرجت الكاميرا بعد ذلك إلى مدرسة ابتدائية وتكررت المأساة ، ثم انتقلت الكاميرا إلى دورة المياه ، ويستدرك الكاتب : " آسف .. مزبلة المياه " ، لماذا ؟ .. حيطان لم تستكمل .. مياه تغرق الأرض كلها .. الأرض المليئة بالرمال والطوب والزلط ، ولما تساءلوا : إيه الحكاية ؟ قيل أن المقاول على خلاف مع الإدارة التعليمية .. الخ ، والنتيجة أنه لا توجد دورة مياه إطلاقا !

وطبعا غضب رئيس مجلس المدينة وقال أنه سوف يجرى تحقيقا ، ويتساءل القارىء : هل هذا كلام ؟ أين كانت الإدارة خلال الصيف ، ولماذا لم يمر مسئولوها على مؤسسات هذا المركز ؟ وفى آخر البرنامج كتب على الشاشة أن رئيس المجلس قد أصدر قرارا بالتحقيق مع نظار المدارس ذات الكوارث ، ويرى القارىء أن هذا وحده لا يكفى ، لأن المسئولية لا تقتصر عليهم وحدهم وإنما تشمل مسئولى المدينة الذين لم يتابعوا أحوال مدارسها على الطبيعة قبل هذه الزيارة ومثيلاتها !!

كذلك تكتب " حنان شفشق " ببريد أهرام ١٩٩٨/١٢/٢ متسائلة : عندما يكون عنوان الدرس فى كتاب اللغة العربية المقرر على الصف الثالث الابتدائى هو وقت الفراغ ، فماذا تتوقع أن يكون مضمون الموضوع وعناصره ؟ وأجابت الكاتبة : أنه مما لا شك فيه أنك لا تحتاج إلى توقع ، إذ أنه يقينا يجب أن يكون المضمون محتويا على العناصر الآتية :

- معنى وقت الفراغ .
- كيف يمكن استغلاله ؟
- كيف تفرق بين وقت الفراغ والوقت الضائع ؟
- الحكم والأقوال المأثورة عن وقت الفراغ .

ولكن .. ويالعجب - حسب تعبير الكاتبة - تفاجأ بأن المضمون مختلف تماما ، حيث إن عناصر الموضوع تحتوى على الآتى :

- الفرق بين القرية والمدينة .
- مميزات القرية المصرية .
- مميزات أهل القرية .
- مواسم الزراعة .
- كيف تساعد النساء الرجال فى القرية !!

وتتساءل الكاتبة : ترى ، هل أصبح وقت الفراغ يعنى ذلك الآن ؟ وإذا كان الحال كذلك ، فما علاقة القرية والمدينة والزراعة بوقت الفراغ ؟ إن عبارة وقت الفراغ لم تأت فى نص الدرس كله إلا فى سطر واحد فقط من عدد ١١ سطرا فى الموضوع ، وذكر فيها الآتى حسب نص الكتاب " فى أوقات الفراغ يجتمع الفلاحون فى حلقات يستمعون إلى القصص والنوادر ويجلسون على المصاطب " . وتناشد الكاتبة : أرجوكم أن تراجعوا لجنة وضع المناهج ، فإما أن تضعوا للموضوع عنوانا آخر ، وليكن " القرية والمدينة " ، أو أن تغيروا مضمون الموضوع بما يتمشى مع عنوانه .

لكن ، ماذا عن المشكلات الصحية التى يواجهها تلاميذ الابتدائى ؟

هنا نجد تلخيصا فى أهرام ١٩٨٦/١١/٢٧قام به " حاتم صدقى " لأول مسح طبى شامل يجرى على أسنان تلاميذ المرحلة الابتدائية قامت به مديرية الشئون الصحية بالقاهرة على مستوى مناطق القاهرة الطبية ، بهدف التعرف على مدى انتشار تشوه الأسنان بين الأطفال وعلاجها أو العمل على وقايتهم منها فى المستقبل .

وقد أشارت النتائج الأولية للمسح إلى أن نسبة الإصابة لتشوهات الأسنان بين أطفال المدارس الابتدائية بلغت أكثر من ٥٠٪ ، من بينها ١٥٪ تأخر فى ظهور الأسنان الدائمة مما يستدعى التدخل الجراحى لاستئصال جزء من اللثة لمساعدة الأسنان الدائمة على الخروج بطريقة طبيعية فى أوضاعها السليمة . كما أشارت النتائج إلى أن أكثر تشوهات الأسنان انتشارا بين الأطفال تمثلت فى خروج القواطع والأنياب العليا والسفلى عن مواضعها الصحيحة وظهورها خارج عظام الفك .

وعن الأضرار التى يمكن أن تنجم عن التشوه ولخبطة الأسنان ، صرح د.جمال شلبى للمحرر أن أول هذه الأضرار هو الضرر النفسى الذى يبدأ مع فترة التكيف الاجتماعى أو بدء مرحلة البلوغ مع قفزة النمو الجسمى ، ولهذا التشوه الظاهر فى الأسنان تأثير نفسى على الفتاة قد يؤدى بها إلى الانطواء . أما الولد فيمكن أن يؤدى به الأمر إلى الانطواء أو الشراسة ، كذلك تؤدى لخبطة الأسنان إلى التهاب مزمن باللثة يصعب علاجه وعدم توضيح معالم بعض الحروف فى النطق وسوء رائحة الفم وسرعة تسويس الأسنان وفقدها ، وكذلك سرعة إدماء اللثة لأدنى احتكاك ، فضلا عن أضرار غير مباشرة على الصحة بصفة عامة .

وفى التحقيق الصحفى سابق الإشارة إليه بأهالى ١٩٩٨/٩/١٦إشارة إلى قضية التغذية فى المدارس الإبتدائية بصفة خاصة ، فالجمهرة الكبرى من تلاميذ الابتدائى من الفقراء ولذلك فهم يعتمدون على ما يقدم لهم بالمدرسة ، والوجبة هى من البسكويت الذى يصعب أن يعتمد عليه التلميذ فى مواصلة اليوم المدرسى فى المدارس التى أصبحت تعمل فترة واحدة ، بل ويقول نفس التحقيق أن هذا البسكويت لا يقدم بانتظام وأنه من النوع الردىء . والتلاميذ الميسورون يجيئون ومعهم " ساندوتشات " أعدت لهم فى منازلهم .

ويشير التحقيق إلى أن تقريرا للإدارة العامة للتوجيه المالى والإدارى بوزارة التربية والتعليم كشف عن عدم توزيع تغذية المدارس على التلاميذ بعدة إدارات تعليمية بمحافظة مطروح لمدد تزيد على خمسة أشهر خلال العامين الماضيين . وأشار التقرير إلى عدم وصول التغذية لجميع مدارس سيوة ، ومدرسة سملا الجديدة والقديمة وزاوية أجور بإدارة مطروح التعليمية . وكشف التقرير مخالفات خطيرة ، منها عدم خصم غرامة التأخير أولا بأول من متعهدى توزيع التغذية ، وقيام شركة المحمدية (متعهدة التوزيع) بصرف مبلغ أكثر من ألفى جنيه بمستند لمدرسة غير مدون اسمها وعدم اتباعها للإجراءات القانونية .

وفى بداية العام الدراسى ٩٩/٩٨ كتبت عديد من الصحف عن حالات تسمم فى مدارس مختلفة ، وكان مما كتب ، ما نشر فى صورة تحقيق صحفى بجريدة الوفد فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/١٠/٢٢ بقلم " نيفين ياسين " ، من أن حالات التسمم التى حدثت لطلبة المدارس بسبب تناولهم الوجبة المدرسية المجانية قد أثارت الاستياء العام والسخط ، وتوالت الأسئلة حول كيفية توزيع هذه الوجبات ؟ وتحديد المسئولية ؟ والقائمة السوداء التى سبق أن أعلن الوزير أكثر من مرة أنه سيعلنها ؟

ثم يشير التحقيق إلى أن أهم التساؤلات هى : لمن تذهب هذه الوجبات ؟ لأطفال المدارس الفقراء بالأحياء الشعبية والفقيرة والعشوائية " أم لأطفال المدارس الواقعة تحت أعين الإدارات التعليمية بالمحافظات ؟ وهل هذه الوجبات من أجل صحة الطفل المصاب بالأنيميا وفقر الدم أم هى نوع من الفانتازيا لمن لا يحتاجها ؟

وأشار التحقيق إلى إحصاءات رسمية تؤكد أن ٥٤٪ من أطفال المدارس يعانون من الأنيميا ، و ٢٠٪ لديهم نقص فى الفيتامينات والبروتينات ، مما كان لابد معه من تقرير وجبة غذائية توجه أولا إلى المناطق الفقيرة والبعيدة والعشوائية والريفية والمزدحمة . لكن ما حدث هو العكس ، أولوية التوزيع كانت لمدارس المراكز والمحافظات ، حيث تحظى بالتفتيش والاهتمام الدائمين . وقد عرضت المحررة لإجابات عدد من التلاميذ الذين قابلتهم فى مناطق عشوائية وفقيرة ، وقد أفاد معظمهم بأنهم لا يتلقون هذه الوجبة المشار إليها .

وفى عدد الأهرام الصادر فى ١٩٩٨/١١/١٦ نشرت الأهرام تحقيقا ل" أمل سعد " تشير فيه إلى تأكيد تقرير وزارة الصحة أن حالات التسمم التى ظهرت بين التلاميذ ، سببها الوجبة المدرسية ، وليس وهما أو هيستيريا جماعية ، كما حاول مسئولو الوزارة أن يزعموا ، وأن سوء تصنيع الوجبة وتخزينها كانا وراء ذلك . وبلغت حالات التسمم منذ أكتوبر ١٩٩٦ إلى أكتوبر ١٩٩٨ هى ٢٦٥٤ طالبا فى محافظات مختلفة !!

ولعلنا بعد هذا نضع أيدينا على قلوبنا خوفا ، حقا ، على أبنائنا نتيجة أوضاع هذه المرحلة التى أكدنا أنها تمثل " الأساس" لمراحل التعليم التالية ، إذا قوى واشتد ، قوى البناء واشتد ، فهل معنى كل هذا أن لا ثقة بما يتم فى هذه المراحل التالية من التعليم ؟

الحق أن كثيرين قد اضطروا إلى الفرار من المدرسة الابتدائية الحكومية إلى المدرسة الخاصة أملا فى تعليم أفضل ، وإذا كان البعض قد تمكن من ذلك ، لكنهم ، على أية حال لا يمثلون إلا شريحة قليلة ، وما زال أبناء الجمهرة الكبرى من أبناء الناس يتلقون العلم الأولى فى هذه المدارس الحكومية سيئة التعليم ، وما زالت الجمهرة الكبرى لا تعلم أبناءها فى رياض أطفال ، إما لعدم وجودها أو لعدم القدرة المالية أو للعثور على " جليس " للأبناء ، وكل هذا لابد أن يستنفر همتنا وقوانا للسعى الجدى لإنقاذ تعليم المرحلة الأولى ، حتى لا نجازف بمستقبل التعليم كله ومن ثم بمستقبل الأمة .

إننا لا نبالغ فى كثير أو فى قليل إذا قلنا أن تعليم هذه المرحلة هو " قلب المعركة " - إذا صح هذا التعبير - إذا صدقت النية فى التعامل مع التعليم بأنه بالفعل قضية أمن قومى ، فالإهمال فيه ، والذى يترتب عليه ، غالبا ، تداع مخيف فى تعليم المراحل التالية ، يجهل من الجبهة التعليمية جبهة مكشوفة ، وفقا للمفاهيم العسكرية ، ما دمنا قد استخدمنا مصطلح " الأمن القومى " ، ومن خلال هذه الجبهة المكشوفة يمكن أن تتسرب إلينا قوى كثيرة من القيم الهادمة ، والاتجاهات السلبية ، والجهل والتخلف .